

جسمعية مصارف لبنان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



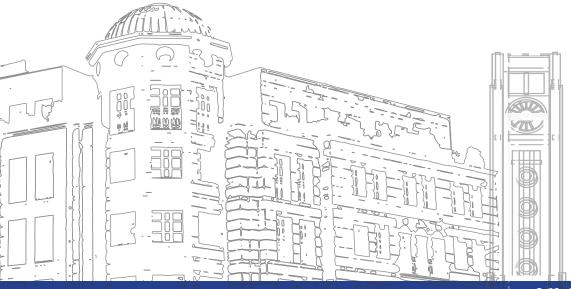
المجلة الشــمرية العدد الرابع – نيســان ٢٠٢٢

MONTHLY BULLETIN
Avril - 2022

إيضاح

المحتويات 🕸

8	كلهة العدد
V	أبحاث ودراسات
IL	ملفات خاصة
۲۰	تشريعات وأنظهة
ΓI	أخبار إقتصادية محلية ودولية
ſξ	أخبار مصرفية محلية ودولية
۲۸	صحافة وتخصّصة أجنبية و محلية
ሥገ	نشاطات الجمعية



العدد 🕸 كلوة العدد



الغاز للإعادة تكوين الودائع

عندها يصبح شطب الودائع أسمل من إيجاد الحلول والإصلاح. عندما يُحتسب عمق الفجوة وتغيب تراتبية المســؤوليات. عندما يُعاقب من أودع الأموال ويُعفى من بددما. حينها فقط يصلح تسمية خطة إعدام الودائع، خطة إصلاح اقتصادي.

مناك طريقتان لحل العقد، إما بقطعما أو باجتراح الحلول ولو ببعض العناء. إن اسـتسـمال شـطب الودائع لم ولن يكون يوماً مو الحل الأنجح. إن الاقتطاع من مدخرات المواطنين عبر خطة تشطب ما يزيد عن ٧٥٪ من الودائع وذلك لتغطية فجوة ٦٠ مليار دولار في مصرف لبنان والتي مي من مســؤولية الدولة أصلاً، لن تلقى إلا الرفض من قبل المودعينُ والمصارف في آن معاً. ``

واهمٌ من يعتقد إن المصارف قادرة على تحمل أخطاء الدولة والمصرف المركزي. أو إنمًا سـتكون راغبة بإعادة الرسـملة بعد أن يفقدوما ما تبقى من إمكانياتما. فليتحملُ كلُّ مسـؤولياتہ وتلقى على عاتقہ أعباء أعمالہ. أما من يعتقد إنه بتصفية المصارف قد يستعيد دوللراته فليعلم أن ثلثي الأموال الخاصة للمصارف مي بالليرة اللبنانية التي فقدت 90٪ من قيمتما وإن المصارف أجبرت منذ سـنوات على ضم غالبية أرباحما على شـكل احتياطات بالليرة إلى ويزانياتها.

إعادة تكوين الودائع ممكنة كون المداخيل النفطية آتية ولو بعد حين، فلما العجلة بقتل الأمل؟ الحل الذي يقترحه أحد كبار المصرفيين في لبنان، هو أن يُنشأ منذ الآن صندوق تخصص له نسبةً مئوية من صافى المداخيل المستقبلية من الغاز والنفط، يكون مدفه محصوراً بإعادة تكوين الودائع التي اسـتخدمتما الدولة ومصرف لبنان. وللتوضيح والتأكيد، لا تستفيد المصارف بأي شـكلّ من الأشـكال من أموال مذا الصندوق التي سـتعود حصصه مباشـرة للمودعين. حل كمذا يكون منصفاً، يشـكل مدخلاً لمشـروعُ النموض اللقتصادي ويلقى التأييد عوض الرفض من قبل كافة المودعين والقطاعات اللـقتصادية.

المقترح:

• تتعمد الدولة منذ الآن بتخصيص ٢٠٪ من صافى المداخيل من الغاز والنفط لتغذية صندوق يُنشأ خصيصاً لهذه الغاية (Special Purpose Vehicle (SPV).

العدد 🕸 کلوۃ العدد



يُعطى لكل مودع حصص في هذا الصندوق بنسبة مئوية تتناسب مع حجم وديعته المصرفية.

إيجابيات هذا الطرح:

- عدم إعدام الودائع بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- عدم تحميل الدولة أية مصاريف مى عاجزة عن تحملما فى الوقت الحاضر.
- تحصين ٢٠٪ من مداخيل الغاز والنفط ضد سطوة المحسوبيات والفساد السياسي.
- إيقاء الأمل للمودع ليس فقط باحتمال استعادة مدخراته إنما بتحقيق أرباح في حال اكتشاف كميات تفوق تلك المتوقعة حالياً أو في حال ارتفاع سعر الغاز والنفط عالمياً.
 - إفساح المجال لكل اللبنانيين للمشاركة والاستثمار في ثروتهم النفطية.
- السماح لمن مو مستعد للتخارج من وديعته عبر النستواق المألية أن يسيلً حصته مع حسم يحدده السوق.
- تشجيع اللستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية بالعملات الأجنبية إلى لبنان في حال قررت صناديق الاستثهار العالوية شراء الحصص في هذا الصندوق.
 - تنشيط النسواق الهالية اللبنانية في حال تداول هذه الحصص عليها.
 - اللبقاء على ٨٠٪ من مداخيل الثروة النفطية للإعادة إطلاق العجلة اللقتصادية.

كلنا يعلم بأن الأمل كبير باكتشـاف الغاز على شــواطئنا وإلا لما كان هـذا النزاع على ميامنا دوليا وإقليميا. كما أن عدة مسـوحات قامت بما شـركات متخصصة من ضمنما شـركة Spectrum النروجية تُقَدِّر احتياطي الغاز في مياه لبنان الإقليمية ما بين ٢٥ إلى ٩٦ ترليون قدم مكعب ما عدا المخزون النفطيّ المتوقع أيضا. وبالتالي إن الثروة من غاز ونفط قد تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ مليار دولار. ومع احتساب حصة لبنان الصافية بحوالي ٥٠٪ من الإنتاج العام، هذا يعني إن المداخيل الصافية المتوقعة للبنان قد تتراوح بين ١٥٠ إلى ٥٠٠ مليار دوللرر.

إذا لما العجلة بإعدام مدخرات شعب بكامله في وقت تكتنز ميامه مئات المليارات من الدوللرات النفطية. مل بحجة عدم إمكانية المودّع اللنتظار خمس أو سبع سنوات حتى تستخرج الثروة النفطية، نقضى على الأهل بإعادة تكوين الودائع؟ أم بحجة أنما ثروة الشعب ولا دخل للمودعين بما وكأن استنزاف أموال المودعين لدعم الشعب كان محللاً واليوم أصبحت استعادة المودعين لأموالهم من الثروات النفطية محرَمة عليه؟ أما أن يبادر البعض بالقول إن المداخيل المستقبلية للدولة مي ملك الأجيال القادمة، فمو مرفوض. إن مِن عَمِلَ أربعون عاماً وكدَّ في غربة عن أمله وبظَّل ظروف معيشـية صعبة تحت الميب

العدد 🕸 كلوة العدد



أو الصقيع، أنها عمل أيضاً لمستقبل أولاده والأجيال القادمة من عائلته. فلا تقضوا عليه في آخرته وعلى مستقبل أبنائه بحجة الحفاظ على الأجيال القادمة. إلا إذا كان المقصود هو الأجيال القادمة من السياسيين المتربصين بالثروات النفطية ولقمة عيش المواطن.

نحن نعلم بأن ما من شـىء مؤكد قبل اسـتخراج الغاز فعلياً، وأن الثروات القادمة ربما للـ تعدو كونما سـمكا في البحر. لكن الأمل يبقى كبيراً بحسـب المسـوحات ومو بجميع الئحوال يبقى أكثر واقعية من استسلمال الحكم بالإعدام على مدخرات الئجيال والاقتطاع مِن الودائع عوض عن إعادة تكوينها.

وفي الخلاصة مهما كانت نتائج هذا الطرح، اقله هو يساعد على حماية ٢٠٪ من مداَّخيل النفط وان كان يترك ٨٠٪ منما عرضة للفساد المستقبلي في حال لم تصطلح الأمور في هذا البلد. فأنقذوا مداخيل النفط والغاز عوض عن شـطّب مدخرات الأجيال الحالية والقادمة. فاللبنانيون لم ينسـوا بعد خسـارة ِمدخراتهم خلال أزمة الدولار في الثمانينات ولا تكلمونا بعد عن استعادة الثقة في حال أعيدت الكُرّة مرّة ثانية.

الأمين العام الدكتور فادى خلف







ابحاث ودراسات 🗞



العامِلون في المصارف في لبنان في عام ٢٠٢١

لم يكن عام ٢٠٢١، شأن العام الذي سبقه، جيداً بالنسبة إلى العاملين في القطاع المصرفي، الذي عاني كسائر القطاعات من الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية. في الواقع، وصل عدد العاملين إلى ١٨٨١٥ موظفاً في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ٢٢٣٢٥ شخصاً في نهاية عام ٢٠٢٠ (-۲۵۱۰ موظفین أو -۱۵٫۷٪) و۲٤٨٨٦ شخصاً في نهایة عام ۲۰۱۹ (-۲۰۲۱ شخصاً أو ۲۰۰۰٪). وكان عدد العاملين بدأ بالانخفاض بشكل طفيف في عام ٢٠١٨ (-٩٧ شخصاً أو -٤٠,٤٪) ثم في عام ٢٠١٩ (-٦٠٢٢ شخصاً أو -٣,٩٪)، علماً أن معدّل زيادة العمالة المصرفية كان راوح بين ٢,٥٪ و ٣,١٪ سنوياً في فترة ٢٠١٧-٢٠١٧، حيث كانت المصارف توظّف أعداداً من ذوى الاختصاصات تبعاً لتطوّر المهام في بعض الأقسام. ومن المرجّح أن يزداد عدد الخارجين من القطاع أكثر في الفترة المقبلة إمّا بسبب تسريحهم أو لبلوغهم سنّ التقاعد القانونية أو لتفضيلهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات معيّنة

أو لأسباب أخرى، منها اختيار وظيفة أخرى في الداخل أو الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

وتعود المعطيات الإحصائية عن العدد الإجمالي للعاملين في القطاع المصرفي إلى ٥٧ مصرفاً عاملاً في نهاية عام ٢٠٢١، موزّعة على ٤٥ مصرفاً تجارياً و١٢ مصرف أعمال. وتوزّعت المصارف التجارية على ٣٠ شركة مساهمة لبنانية، و٧ مصارف لبنانية ذات مساهمة عربية أكثرية، و٦ مصارف عربية ومصرفَيْن غير عربيَّيْن (بعد توقّف أحد فروع المصارف الأجنبية/غير العربية في انتظار تصفية أعمال فرعه في لبنان). في ما يتعلّق مصارف الأعمال فقد أوقف ثلاث منها نشاطه في عام ٢٠٢١ من دون أن يكون قد شُطب بعد عن اللائحة رسمياً، وذلك في إطار بحث المجموعات المصرفية في لبنان في تقليص النفقات التشغيلية، عبر دمج وحداتها ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي.

توزّع العاملين في المصارف

	7.17	Y+1V	Y - 1 A	4.19	۲.۲.	7.71
دد العاملين في القطاع المصرفي	7077.	770	709·N	751	77770	١٨٨١٥
لتغيّر (عدد)		VEO	٩٧-	1.77-	-1707	۳0۱۰-
لتغيّر (٪)		7,90	- ۳۷٫۰	۳,۹٤-	-97,01	10,74-
توزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	75705	73737	Y600Y	30077	11.91	10771
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	٧٠٨	010	015	٤٩٠	٤٨٤	६६.
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	V99	131	۸۳۸	737	V0 •	٧٢٤

وفي العام ٢٠٢١، تمّ إقفال المزيد من الفروع المصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها في نهاية العام المذكور إلى ٩١٤ فرعاً مقابل ١٠١٤ في نهاية ٢٠٢٠ (-١٠٠ فرع) و١٠٨٠ في نهاية العام ٢٠١٩ (-٦٦ فرعاً)، ومن المتوقّع أن

يُقفَل المزيد منها في المرحلة القادمة. كما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى ١٧٢٤ جهازاً في نهاية عام ٢٠٢١ مقابل ١٨٧٤ و٢٠٠٣ أجهزة في نهاية عامَىْ ٢٠٢٠ و٢٠١٩ على التوالي. وعن استراتيجيات المصارف في ما يتعلق

إعداد ؛ قسم الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان.

ابحاث ودراسات 🕸



بالانتشار في الخارج، لجأ عدد إضافي منها في عام ٢٠٢١ إلى بيع وحداته على غرار ما حصل مع بعضها في العام الذي سبق، تحسّباً للاستحقاقات التي تنتظرها لناحية السيولة والملاءة، وتطبيقاً لتعاميم مصرف لبنان. للتذكير، فرض مصرف لبنان على المصارف من خلال التعميم ١٥٤ زيادة رساميلها بنسبة ٢٠٪ وتخصيص سيولة لدى مراسليها توازی ۳٪ من مجموع الودائع کما فی حزیران ۲۰۲۰.

فالمصارف تسعى إلى خفض الكلفة التشغيلية بعد تراجع أعمالها وأرباحها لا بل بعد تسجيل خسائر تكبّدتها من جرّاء توظيفاتها في سندات اليوروبندز وإيداعاتها لدى مصرف لبنان، فضلاً عن الخسائر المتوقّعة من محفظة القروض للقطاع الخاص.

سوف نعتمد في تفصيل الخصائص والكلفة على المعطيات المستقاة من ٥٣ مصرفاً كانت تستخدم ١٦٤٤٧ موظفاً، أرسل لنا الإحصاءات كاملة كون أربعة مصارف اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها في نهاية عام ٢٠٢١.

خصائص العاملين في المصارف على صعيد الجنس (جندر)، كما بات معلوماً، تستقطب

العمالة المصرفية في لبنان نسبة مرتفعة من الإناث بلغت العمالة (مقارنة مع حوالي ٢٠٢١ من العمالة 5.7الإجمالية في لبنان) لتشكّل حصة الذكور ١١,٩٪. على صعيد الوضع العائلي، سجّلت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض إذ شكّلت ٢٨,٤٪ من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢١، ربِّا مع خروج أكبر للعازبين من العمل في القطاع بحثاً عن فرصة أفضل في الداخل أو الخارج أو كونهم لا تقع على عاتقهم مسؤوليات على غرار المتزوّجين. وعلى صعيد هرم الأعمار، لا تزال حصّة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على رغم تراجعها إلى حوالي ٥٣٪ من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢١ مع ترك الشباب العمل في القطاع، وبلغت حصّة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة ٤١٪ لتشكّل حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين ما يقارب ٦٪ في نهاية العام ٢٠٢١.

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة الإناث في الفئات العمرية ما دون الأربعين عاماً.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نماية العام ٢٠٢١

٦٠ سنة وما فوق	٥٠-٥٠ سنة	۰۶-۵۰ سنة	٢٥-٤٠ سنة	دون ۲۵ سنة	
٧٢	٥٨	٥٤	٤٧	٤٨	ذكور (٪)
٣٣	٤٢	٤٦	٥٣	07	إناث (٪)
908	7007	٣٨٩٧	۸٥٧٨	175	المجموع (عدد)

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن نسبة الموظّفات دون سنّ الأربعين

تجاوزت بحوالي عشر نقاط نسبة الذكور في هذه الفئة في نهایة عام ۲۰۲۱.

توزع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نماية العام ٢٠٢١

المجموع (عدد)	٦٠ سنة وما فوق	۵۰-۵۰ سنة	٥٠-٤٠ سنة	۲۵-۴۹ سنة	دون ۲۵ سنة	
1301	٨	19	70	٤٧	1	ذكور (٪)
V9.7	٤	10	۲۳	٥V	1	إناث (٪)

🦃 أبحاث ودراسات



على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون ٧٥٪ من العاملين المصرّح عنهم في العام ٢٠٢١ مقابل ٢٥٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوى القدرة على حلّ المشاكل

والإشراف على فريق عمل ومن ذوى المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات.

توزّع العاملين والعاملات حسب الرتبة

٪ – نماية العام ٢٠٢١

الكوادر	التقنيون	
07	01	ذكور
٤٨	દ૧	إناث

على صعيد المستوى العلمي، تتميّز العمالة في القطاع المصرفي اللبناني بكونها ذات مستوى علمي مرتفع. وقد بلغت نسبة الجامعيّين حوالي ٨١٪ من العمالة المصرفية في نهاية

عام ٢٠٢١. ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام المذكور.

توزَّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نماية العام ٢٠٢١

شهادة جامعية	بكالوريا أو ما يعادلها	دون البكالوريا	
٤٧	7.	۸۷	ذكور (٪)
٥٣	٤٠	12	إناث (٪)
1770	1971	1771	المجموع (عدد)

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أنّ حوالي ٩٠٪ من العاملات في

القطاع المصرفي حصَلْن على شهادة جامعية مقابل حوالي ٧٣٪ للذكور.

توزع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمى نماية العام ٢٠٢١

المجموع	شهادة جامعية	بكالوريا أو ما يعادلها	دون البكالوريا	
1301	٧٣	18	١٣	ذکور (٪)
V9 • 7	٩٠	1.	٢	إناث (٪)

الرواتب والأجور والتقديمات

بلغ متوسّط الكلفة السنوية للموظف الواحد ٩٨ مليون ليرة في عام ٢٠٢١ (٨ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً) استناداً إلى معطيات ٥٣ مصرفاً ملأت الاستمارة كما

ذكرنا سابقاً. مع العلم أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.



تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف ألاف اللبرات اللبنانية

الحد الادنى للأجر في لبنان	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري	العام
770	7779	08VV	7977	7.17
٦٧٥	7399	٨٥٢٥	६०६१	Y - 1V
7/0	AAVF	7190	६८८६	7.11
٦٧٥	7/17/	7.47	801V	4.19
٦٧٥	۱۲۸۲	1777	६० • ६	*****
077	۸۱۳٤	V770	٤٨٢٤	**۲.۲۱

^{*} تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام ٢٠١٩.

في العام ٢٠٢١ واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت قيمة الرواتب قبل الضريبة حوالي ٥٩٪ من الكلفة الإجمالية وبلغ متوسّط الراتب الأساسي للموظف ٣,٦ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي. وشكّلت التعويضات العائلية ١,٨٪ من الكلفة الإجمالية. ومَثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. وبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة.

وبلغت تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحى حوالي ٥,٦٪ من الكلفة الإجمالية، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٨٪ من أجر العاملين (مقابل ٣٪ يتحمّلها الموظف)، والإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي.

ومثّلت تعويضات نهاية الخدمة حوالي ١٠,٧٪ من الكلفة الإجمالية، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي والمؤونات، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة التعويضات الأخرى ٢٢,٦٪ من الكلفة الإجمالية. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية (۲۲٪ من مجموع هذه التعويضات) وتعويض النقل (٢٣٪ من المجموع) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل المنح المدرسية، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في كلّ من المدارس الخاصة وذوى الاحتياجات الخاصة ٤,٩ ملايين ليرة والمدارس المجانية ١,٨ مليون ليرة، والجامعة اللبنانية حوالي ٣,٥ ملايين ليرة والجامعات الخاصة ٨,٥ ملايين ليرة. وقد تجاوزت قيمة بعض هذه المنح ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي في إشارة إلى زيادة بعض المصارف هذه التقديمات للتعويض على الموظفين جزءاً من ارتفاع الأقساط في المدارس والجامعات الخاصة.

^{**} تمّ اعتماد متوسط أرقام ٥٣ مصرفاً أرسلت المعطيات عن العام ٢٠٢١.

ابحاث ودراسات 🗞



على صعيد آخر، لا شكّ في أن كلفة تعويض النقل ارتفعت إلى حدّ كبير على الرغم من انخفاض عدد الموظفين كونها تأثرت بالعودة الطبيعية إلى العمل بعد أيام التعطيل بسبب الإقفال المتكرّر للتحوّط من وباء كورونا في العام ٢٠٢٠، وارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء على أثر التوقّف عن دعمه تدريجياً، من ٢٧ ألف ليرة في كانون الثاني إلى ٣١٩ ألف ليرة في كانون الأول ليبلغ

متوسط سعر الصفيحة ١١١٥٠٠ ليرة في العام ٢٠٢١. لا بدّ من التذكير أخيراً بأن موظّفي المصارف لا يزالون يستفيدون من التقديمات المنصوص عليها في عقد العمل الجماعي الذي أسهم على مدى عقود في تأمين الإستقرار المهنى والأمان الإجتماعي لألوف من القوى العاملة اللبنانية. ويؤمّل إعادة النظر في هذه التقديمات في موازاة التدهور الكبير في الوضع الاقتصادي والقدرة الشرائية للرواتب في القطاع كما في سائر القطاعات.







خارطة طريق للخروح من أزمة المودعين والمصارف

بقلم : المحامى الأستاذ مارك حبقة *

بعد أكثر من عامين على الأزمة المالية والنقدية والإقتصادية

التي تعصف بالبلاد، أصبح من الملح العمل مجدداً لفتح ثغرة في جدار الأزمة والمصير المجهول الذي دخل فيه المودع اللبناني والشعب والإقتصاد بشكل عام.

وبعيداً عن الإتهام أو حتى محاولة إصدار أحكام عرفية بحقّ الأطراف المعنية، يبقى الهدف الأساسي الشروع في تطبيق خارطة طريق منصفة تحفظ الحقوق وتنتشل لبنان من اسوأ ازمة اقتصادية في تاريخه الحديث. بشكل عام، الأخطاء ارتكبت على كافة المستويات وأتحدَّثُ عن هذه المعادلة ليس بغية الدفاع عن طرف أو لتبرير أي خطأ تم إرتكابه من طرف آخر إنَّا وبرأى الخاص من الغير مقبول أبداً تحميل جهة واحدة مسؤولية الإنهيار الإقتصادي - المصرفي تحت مبدأ «كلّن يعنى كلّن» !!

بحيث لا يجوز التعميم في مسألة حياة أو موت بلد!!

قبل استهداف القطاع المصرفي وتحميله الوزر الأكبر من الخسائر، لا بدَّ من التذكير بأنَّ هذا القطاع كان مضرب مثل لكافة البلدان العربية المجاورة لاسيّما دول الخليج بحيث كان القطاع المصر في اللبناني موضع ثقة من كافة الدّول العالمية،

القطاع المصرفي اللبناني الذي وإن أخطأ فقد حمى إقتصاد لبنان رغم فساد الحكام الذي لم يتوقف حتى الساعة، من هنا وإنطلاقاً من هذه المقدّمة، ومن مبدأ توزيع المسؤوليات ومبدأ العدالة، تتحمّل الدولة اللبنانية المسؤولية الكبرى في حصول هذا الإنهيار المصرفي، لأنه ببساطة، ودون الحاجة إلى فذلكات إقتصادية، المعادلة واحدة: «فلتردّ الدّولة أموال المصارف، يحصل المودع فوراً على أمواله وتنحلّ الأزمة»

وما أن المواطن اللبناني غير معنى نيابة عن المصارف بأن يحصِّل حقوق هذه الأخيرة لأنَّه وللأسف لا يستطيع حتى تحصيل حقوقه رغم كافة الدعاوى اليومية والتي لم توصل المودع إلى نتيجة، إلَّا إلى فرقعات إعلامية من هنا وفرقعات قضائية من هناك،

أرى ضرورة إقتراح حلّ منطقى، سريع ربما يكون مخرجاً لحلّ هذه الأزمة بشكل عادل، منطقى، ويحفظ فيها حقوق المواطن اللبناني، لأنّ الهيكل المصرفي إذا سقط (عبر الدعاوى أو الإفلاس) فهذا يعنى خسارة المودع لأى أمل بإستعادة أمواله،

فلنترك التصريحات السخيفة لبعض السياسيين والكلام الشّعبوى بموضوع إستعادة الأموال المنهوبة، لأن الدولة التي نهبت شعبها لن تحاسب نفسها وتعيد لشعبها

من هنا يأتي مبدأ:

وعليه،

«حقّ المصارف بإدارة أموال الدولة تبعاً لحق إرتهان عام لهذه المصارف على الأموال العامة»

فكما هو حق الإرتهان العام للمواطن على أموال المصارف ومجالس إدارتها،

كذلك يجب الإضاءة على حقّ إرتهان عام على الأموال العامة من قبل المصارف تحت مبدأ المساواة بين «حق المواطن وحق المصرف»

من هنا يجب الإضاءة على عدّة نقاط رئيسيّة تستوجب دراسة مفصّلة لاحقة:

- ١- تعريف مبدأ حق الإرتهان العام الذي يعود للمصارف على الأموال العامة.
- ٢- أهمّية ممارسة حقّ الإرتهان العام والجدوى الإقتصاديّة

 ^{*} محام في الإستئناف،



٣- الآليات المفترض إعتمادها لتسريع إعتماد ممارسة هذا الحقّ،

> وعليه، وبالعودة إلى النقطة الأولى،

لا تنفيذ قسري بوجه الدولة

من المفترض أنَّ الدولة تعتبر خصماً شريفاً، ويتوجّب عليها أن تدفع حقوق دائنيها وتقوم بجميع واجباتها من دون تهرب أو تأخير أو تقصير. وقد نصّت الفقرة الأولى من المادة ٩٣ من نظام مجلس شورى الدولة (الصادر بالمرسوم الرقم ١٠٤٣٤ تاريخ ١٩٧٥/٦/١٤)، على أنّ «أحكام مجلس شورى الدولة ملزمة للإدارة، وعلى السلطات الإدارية أن تتقيّد بالحالات القانونية كما وصفتها هذه الأحكام». ويجب تنفيذ هذه الأحكام في مهلة معقولة.

وحيث إن الأحكام القضائية التي تتمتع بالقوة التنفيذية، تعتبر ملزمة للسلطة الإدارية، فعلى هذه السلطة احترام الأحكام القضائية بصورة دامَّة، وتنفيذ الأمر المقضى به وفق منطوق تلك الأحكام، وإلَّا إختلُّ ميزان العدالة وفسدت مقاديره وتلاشت القيم القانونية، وأصبح مبدأ الشرعية بلا قيمة.

وعليه،

فإنّ هذا المبدأ المذكور يؤكّد على أن المصارف وهي دائنة وصاحبة حقوق بوجه الدولة تلزم هذه الأخيرة بأن تسدد ما بذمّتها للمصارف،

من هنا ضرورة التعريف أيضاً على مبدأ الأموال العمومية التي لدى المصارف حق إرتهان عام عليها، وقد حدَّدت المادة الثانية من قانون المحاسبة العمومية (الصادر بالمرسوم الرقم ۱٤٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠) الأموال العمومية بأنها أموال الدولة، والبلديات والمؤسسات العامة التابعة للدولة أو البلديات، وأموال سائر الأشخاص المعنويين ذوى الصفة العمومية.

وعليه،

ورغم عدم جواز الحجز على الأموال العامة، وذلك إنفاذاً

لنص المادة /٨٦٠/ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي حظرت بيع المال العام بحيث أن هذا المنع المطلق من إجراء التنفيذ ضدّ الدولة عن طريق حجز أموالها سواء أكانت هذه الأموال عامة أم خاصة وسواء أكانت منقولة أو غير منقولة بحيث عتد المنع أيضاً إلى الديون التي تكون للدولة في ذمة الغير فلا يجوز حجزها، كما يشمل منع الحجز على الأموال التي تستوفيها الإدارة من المستهلكين، ناهيك عن أنَّ منع الحجز يشمل أموال سائر الأشخاص المعنويين ذوي الصّفة العامة (بلديّات، مؤسّسات عامة، مرافق عامة، مرافق عامة إدارية كالجامعة اللبنانية، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مؤسسة كهرباء لبنان، سكك الحديد، ...)

وعليه، نذكر،

إنَّ المادة القانونية التي أكَّدت على منع حجز أموال الدولة كما والمرسوم ١٤٩٦٩ الصادر عام ١٩٦٣ (قانون المحاسبة العموميّة) والذي حدّد ماهيّة الأموال العموميّة قد صدر منذ أكثر من ستون عاماً!! أي قبل الإنهيار الإقتصادي/المصرفي. وربّما لم يخطر ببال المشرع وقتها إمكانية خضوع الدولة لهذا الكم من الديون المصرفية التي لا تستطيع إيفائها وبالتالي تهدّد حياة المواطن اللبناني يومياً بسبب تقاعس المصارف بدورها عن ردّ ديون هذا المواطن،

لم يخطر أبداً على بال المشرع أن تكون الدولة عاجزة عن سداد ديونها بشكل يؤدّي عدم السداد هذا لهذه الديون إلى إفلاس مواطنيها بدورهم، خاصة وأن المنع من حجز أموال الدولة كان الهدف منه تاريخيّاً عدم تجميد مرافق الدولة العامة إنما ونظراً إلى إفلاس المواطن حاليًا وإفلاس الدولة، يصبح تجميد المرفق العام (وهو ما لا أقترحه) أخفّ وطأة من إفلاس الدولة، من هنا أرى ضرورة إتباع المبادئ التالية كحلّ جذري لهذه الأزمة، على أن تصدر لاحقاً مراسيم وقوانين تطبيقيّة تسهّل تنفيذ هذه المبادئ والتي تقوم على:

أ- إنشاء صندوق إستثماري (Investment Fund) مؤلّف من كافة المصارف الدائنة للدّولة اللبنانية ليقوم هذا الصندوق ومن خلال حق الإرتهان العام لديه على كافة الأموال العمومية من إدارة هذه



الأموال لمدة محددة بغية إسترداد أمواله (أموال المصارف) والتي تعود ملكيّتها أساساً للمودع والمواطن. ب- تحديد كافة الأموال العمومية المنقولة والغير منقولة وإخضاعها لإدارة هذا الصندوق حصرياً موجب مراسيم نافذة.

- ج- تحديد نسبة مئويّة معيّنة من إيرادات هذه الأموال سنوياً لإطفاء ديون المصارف، التي سوف تأخذ حصّتها من هذا الصندوق حسب نسبة دينها (Prorata basis) وتخصيص الإيرادات المتبقية لتسديد الكلفة التشغيلية لكل مرفق عام بغية تحسينه.
- د- تعيين مجلس إدارة (Board) مؤلّف من رؤساء مجلس إدارة المصارف يشاركهم حكماً مندوبون عن الدولة اللبنانية بغية حسن إدارة كافة الأموال العمومية وتعيين مكاتب تدقيق عالمية لتدقيق كافة الحسابات إنطلاقاً من مبدأ الشفافية.
- ه- تشكيل لجنة برلمانية ممثل في هذا الصندوق بغية إصدار كافة مشاريع القوانين أو تسهيل إصدار المراسيم الإشتراعيّة اللاّزمة لزيادة فرص إستثمار الأموال العمومية بشكل يضمن إدخال إيرادات إضافيّة لهذا الصندوق. و- تشكيل لجنة متخصّصة بالإستثمار الوطنى مؤلّفة من مصرفيين وقانونيين متخصِّصين بغية إقتراح إصدار مراسيم من قبل الحكومة اللبنانية تشجّع تطوير إستثمار الأموال العمومية من قبل هذا الصندوق مثال ذلك:
 - ١- إصدار رخص جديدة لعدة كازينوهات.
- ٢- إصدار مراسيم إشغال أملاك بحريّة بشكل يشجّع كلّ مواطن أو مستثمر للإستحصال على هكذا ترخیص سنوی بشکل مبسّط وغیر معقّد ویؤدّی إلى إدخال أموال سنويّة على خزينة الدولة.
- ٣- تحديد رسم معيّن كسائر البلدان يتم تسديده بغية الحصول على الجنسية اللبنانية (رسم إستثماري)

- وذلك لتشجيع كافة اللبنانيين الغير مقيمين من الحصول على الجنسية اللبنانية والإستثمار في لبنان عوضاً عن التجنيس ضمن الزبائنيّة السياسيّة.
- ٤- إنشاء مناطق حرّة بشكل مهنى تكون معفاة من الرسوم المالية والجمركية بغية تشجيع الإستثمارات الأجنبيّة.

وعلىه،

- لقد عددت بعض الأمثلة التي تشكّل عينة صغيرة من القرارات التي إن تمّ إصدارها من قبل أشخاص مصرفيّين وحقوقيين لا يخضعون للفساد السياسي فنكون أمام فرصة حقيقية لخلاص لبنان وذلك عبر:
- أ- تحديد نهائي وشامل لأموال البلد العمومية وتحديد وجهة إدارتها بشكل مهنى من قبل أشخاص محترمين لا يخضعون للإبتزاز السياسي.
- ب- ضمانة جباية إيرادات الدولة التي تم سرقتها منذ قيام الدولة اللبنانية.
- ج- ضمانة تسديد ديون المصارف التي بدورها سوف تسدّد ديون المودعين.
- د- تسليم الأموال العمومية بعد عدة سنين وبعد إطفاء ديون المصارف إلى الدولة اللبنانية ولكن تسليمها بعد حسن إدارتها وبعد تحسين هيكلها الإداري والقانوني من قبل هذا الصندوق فيتمّ ضمان حسن سيرها بعد سنين من قبل الإدارة اللبنانية لأن هذه المرافق العامة تكون قد وضعت على السكة الصحيحة من قبل هذا الصندوق.

أخبراً،

يبقى أن نقول أن هذا الصندوق يخضع لرقابة قضائية وبرلمانية يتمّ تحديد آلية واضحة بهذا الشأن ضمانة لحقوق المواطن اللبناني،

عسى أن يكون هذا الحلّ قد شكّل فجوة صغيرة في جدار الظلام الذي يلفّ لبنان.



CRYPTO-CURRENCIES AND ENERGY CONSUMPTION

By: DR. ANDRE GHOLAM *

Bitcoin Uses More Electricity Than Many Countries. How Is That Possible?

In 2009, you could mine one Bitcoin using a simple setup in your living room. Amount of household electricity required to mine one coin: a few seconds' worth. Bitcoin's value: basically nothing.

Today, you would need a room full of specialized machines, each costing thousands of dollars. Amount of household electricity required: 9 years' worth. Put in terms of a typical home electricity bill: about \$12,500. Value of one Bitcoin today: about \$40,000.

Cryptocurrencies have emerged as one of the most captivating, yet head-scratching, investments in the world. They soar in value. They crash. They will change the world, their fans claim, by displacing traditional currencies like the dollar, rupee or ruble.

And in the process of simply existing, cryptocurrencies like Bitcoin, one of the most popular, use astonishing amounts of electricity.

The process of creating Bitcoin to spend or trade consumes around 91 terawatt-hours of electricity annually, more than is used by Finland, a nation of about 5.5 million.

That usage, which is close to half-a-percent of all the electricity consumed in the world, has increased about tenfold in just the past five years.

The Bitcoin network uses about the same amount of electricity as Washington State does yearly..., more than a third of what residential cooling in the United States uses up..., and more than seven times as much electricity as all of Google's global operations.

So why is it so energy intensive?

For a long time, money has been thought of as something you can hold in your hand — say, a dollar bill. Currencies like these seem like such a simple, brilliant idea. A government prints some paper and guarantees its value. Then we swap it amongst ourselves for cars, candy bars and tube socks. We can give it to whomever we want, or even destroy it.

On the internet, things can get more complicated. Traditional kinds of money, created by governments, are not entirely free to be used any way you wish. Banks, credit-card networks and other middlemen can exercise control over who can use their financial networks and what they can be used for — to prevent money laundering and other nefarious activities. But that could also mean that if you transfer a big amount of money to someone, your bank will report it to the government even if the transfer is completely on the up-and-up.

So a group of free thinkers — or anarchists, depending on whom you ask — started to wonder: What if there was a way to remove controls like these?

In 2008, an unknown person or persons using the name Satoshi Nakamoto published a proposal to create a cash-like electronic payment system that would do exactly that:

^{*} Consultant Informatique - PHD, CISA, CISM, CRISC, Professeur a L'USJ.



Cut out the middlemen. That is the origin of Bitcoin.

Bitcoin users would not have to trust a third party — a bank, a government or whatever — Nakamoto said, because transactions would be managed by a decentralized network of Bitcoin users. In other words, no single person or entity could control it. All Bitcoin transactions would be openly accounted for in a public ledger that anyone could examine, and new Bitcoins would be created as a reward to participants for helping to manage this vast, sprawling, computerized ledger. But the ultimate supply of Bitcoins would be limited. The idea was that growing demand over time would give Bitcoins their value.

This concept took a while to catch on. But today, a single Bitcoin is worth about \$40,000, though that could vary wildly by the time you read this, and no one can stop you from sending it to whomever you like. Of course, if someone is caught buying illegal drugs or orchestrating ransomware attacks, two of the many unsavory uses for which cryptocurrency has proved attractive, they would still be subject to the law of the land.

However, as it happens, managing a digital currency of that value with no central authority takes a whole lot of computing power.

1. It starts with a transaction

Let's say you want to buy something and pay with Bitcoin. The first part is quick and easy: You would open an account with a Bitcoin exchange like Coinbase, which lets you purchase Bitcoin with dollars.

You now have a "digital wallet" with some Bitcoin in it. To spend it, you simply send Bitcoin into the digital wallet of the person you are buying something from. Easy as that. But that transaction, or really any exchange of Bitcoin, must first be validated by the Bitcoin network. In the simplest terms, this is

the process by which the seller can be assured that the Bitcoins he or she is receiving are real.

This gets to the very heart of the whole Bitcoin bookkeeping system: the maintenance of the vast Bitcoin public ledger. And this is where much of the electrical energy gets consumed.

2. A global guessing game begins

All around the world, companies and individuals known as Bitcoin miners are competing to be the ones to validate transactions and enter them into the public ledger of all Bitcoin transactions. They basically play a guessing game, using powerful, and power-hungry, computers to try to beat out others. Because if they are successful, they are rewarded with newly created Bitcoin, which is worth a lot of money.

This competition for newly created Bitcoin is called "mining."

The more computers you have, the more calculating power you have. So, you can have many computers making many, many guessing every second.

The Bitcoin network is designed to make the calculation game more and more difficult as more miners participate, further putting a premium on speedy, power-hungry computers. Specifically, it is designed so that it always takes an average of 10 minutes for someone to win a round. If more people join the mining and start guessing, the mining is recalibrated to make it harder. That is why Bitcoin miners now have warehouses packed with powerful computers, racing at top speed to guess big numbers and using tremendous quantities of energy in the process.

3. The winner reaps hundreds of thousands of dollars in new Bitcoin.

The winner of the calculation validates a standard "block" of Bitcoin transactions, and is rewarded for doing so with 6.25 newly minted Bitcoins, each worth about \$40,000.

🥸 ملفات خاصة

So you can see why people might flock into mining.

Why such a complicated and expensive guessing game? That's because simply recording the transactions in the ledger would be trivially easy. So the challenge is to ensure that only "trustworthy" computers do so.

A bad actor could wreak havoc on the system, stopping legitimate transfers or scamming people with fake Bitcoin transactions. But the way Bitcoin is designed means that a bad actor would need to win the majority of the guessing games to have majority power over the network, which would require a lot of money and a lot of electricity.

In Nakamoto's system, it would make more economic sense for a hacker to spend the resources on mining Bitcoin and collecting the rewards, rather than on attacking the system itself.

This is how Bitcoin mining turns electricity into security. It is also why the system wastes energy by design.

Bitcoin's growing energy appetite

In the early days of Bitcoin, when it was less popular and worth little, anyone with a computer could easily mine at home. Not so much anymore.

Today you need highly specialized machines, a lot of money, a big space and enough cooling power to keep the constantly running hardware from overheating. That is why mining now happens in giant data centers owned by companies or groups of people.

In fact, operations have consolidated so much that now, only seven mining groups own nearly 80 percent of all computing power on the network. The aim behind "pooling" computing power like this is to distribute income more evenly so participants get \$10 per

day rather than \$50,000 every 10 years, for example.

Mining happens all over the world, often wherever there is an abundance of cheap energy. For years, much of the Bitcoin mining has been in China, although recently, the country has started cracking down. Researchers at the University of Cambridge who have been tracking Bitcoin mining said recently that China's share of global Bitcoin mining had fallen to 46 percent in April from 75 percent in late 2019. Meanwhile, the United States' share of mining grew to 16 percent from 4 percent during the same period.

Bitcoin mining means more than just emissions. Hardware piles up, too. Everyone wants the newest, fastest machinery, which causes high turnover and a new e-waste problem. Alex de Vries, a Paris-based economist, estimates that every year and a half or so, the computational power of mining hardware doubles, making older machines obsolete. According to his calculations, at the start of 2021, Bitcoin alone was generating more e-waste than many midsize countries.

"Bitcoin miners are completely ignoring this issue, because they don't have a solution," said Mr. de Vries. "These machines are just dumped."

Could it be greener?

What if Bitcoin could be mined using more sources of renewable energy, like wind, solar or hydropower?

It is tricky to figure out exactly how much of Bitcoin mining is powered by renewables because of the very nature of Bitcoin: a decentralized currency whose miners are largely anonymous.

Globally, estimates of Bitcoin's use of renewables range from about 40 percent to almost



75 percent. But in general, experts say, using renewable energy to power Bitcoin mining means it will not be available to power a home, a factory or an electric car.

A handful of miners are starting to experiment with harnessing excess natural gas from oil and gas drilling sites, but examples like that are still sparse and difficult to quantify. Plus, that practice could eventually spur more drilling. Miners have also claimed to tap the surplus hydropower generated during the rainy season in places like southwest China. But if those miners operate through the dry season, they would primarily be drawing on fossil fuels.

"As far as we can tell, it's mostly baseload fossil fuels that are still being used, but that varies seasonally, as well as country to country," said Benjamin A. Jones, an assistant professor in economics at the University of New Mexico, whose research involves the environmental impact of cryptomining. "That's why you get these wildly different estimates," he said.

Could the way Bitcoin works be rewritten to use less energy? Some other minor cryptocurrencies have promoted an alternate bookkeeping system, where processing transactions is won not through computational labor but by proving ownership of enough coins. This would be more efficient. But it hasn't been proven at scale, and isn't likely to take hold with Bitcoin because, among other reasons, Bitcoin stakeholders have a powerful financial incentive not to change, since they've already invested so much in mining.

Some governments are as wary of Bitcoin as environmentalists are. If they were to limit mining, that could theoretically reduce the energy strain. But remember, this is a network designed to exist without middlemen. Places like China are already creating restrictions around mining, but miners are reportedly moving to coal-rich Kazakhstan and the cheap-but-troubled Texas electric grid.

For the foreseeable future, Bitcoin's energy consumption is likely to remain volatile for as long as its price does.

Though Bitcoin mining might not involve pickaxes and hard hats, it's not a purely digital abstraction, either: It is connected to the physical world of fossil fuels, power grids and emissions, and to the climate crisis we are in today. What was imagined as a forward-thinking digital currency has already had real-world ramifications, and those continue to mount.

Example of Argentina: Crypto Miners Threaten Frail Energy Grid at the End of the

Crypto mining is expected to consume close to a quarter of all electricity supply in the Tierra del Fuego province.

Argentina's crypto frenzy is putting the energy grid of a small province in Patagonia near a breaking point as miners take advantage of generous electricity subsidies to mint Bitcoin. Crypto mining is expected to consume close to a quarter of all electricity supply in the Tierra del Fuego province, which includes the world's southernmost city Ushuaia, in the next few months until October, according to a report by Argentina's state-run electricity wholesaler Cammesa.

Local officials warn that crypto mining, together with an already feeble energy infrastructure, is putting their energy grid at the risk of collapse. The province's energy secretary, Moises Solorza, told Argentine newspaper Clarin that the province's main cities including the capital Ushuaia "are at their limit."

Argentina is among the world's top 10 countries with the highest adoption of cryptocurrencies, according to specialized website

الله علمات خاصة 🕸

Chainalysis. Buffeted by recurring currency crises and inflation running above 50% annually, two-thirds of Argentines who invest in crypto say they do so to protect their savings from diminishing purchasing power, according to a study by Buenos Aires-based Wunderman Thompson.

Crypto-mining firms had flocked to Tierra del Fuego, located closer to Antarctica than the country's capital Buenos Aires, to take advantage of cheap energy costs and a regulatory environment mostly free of red tape for the industry. They also take advantage of low temperatures that help cool the crypto-mining equipment.

Argentina's government has subsidized ener-

gy consumption for years, at a cost of almost \$11 billion just in 2021, as a political strategy to gather popular support. Yet the increasing cost to the country's fiscal position has led the administration of President Alberto Fernandez to agree to reduce subsidies as part of Argentina's \$44 billion agreement with the International Monetary Fund.

The IMF agreement, signed last month, also calls on the government to "discourage the use of crypto-currencies with a view to preventing money laundering, informality and disintermediation."

Source: The New York Times and DataCenter Knowledge







🥸 تشریعات وأنظهۃ



خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان خلال شهر نیسان ۲۰۲۲

تعميم وسيط رقم 619

«يُعمل بهذا القرار فور صدوره وتطبق شروطه لمدة، تنتهى بتاريخ 31/5/2022، قابلة للتجديد.»

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم 13430 تاريخ 27/4/2022 المتعلّق بتعديل القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 (إجراءات إستثنائية للسحوبات النقدية) المرفق بالتعميم الأساسي رقم 161.

قرار وسيط رقم 13430 تعديل القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيّما المادتين 70 و 174 منه،

وبناءً على القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 المتعلِّق بإجراءات إستثنائية للسحوبات النقدية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتّخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 27/4/2022،

يقرُّر ما يأتى:

المادة الأولى: يُلغى نصّ المادة الرابعة من القرار الأساسي رقم 13384 تاريخ 16/12/2021 ويُستبدل بالنصّ التالي: «يُعمل بهذا القرار فور صدوره وتطبق شروطه لمدة، تنتهي بتاريخ 31/5/2022، قابلة للتجديد.»

المادة الثانية: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 27 نيسان 2022 حاكم مصرف لبنان رياض توفيق سلامه



🥸 أخبار إقتصادية محلية و دولية



🦀 مؤشر مدراء المشتريات إلى أعلى مستوى في نیسان ۲۰۲۲

ارتفع مؤشّر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI إلى أعلى مستوى له في أحد عشر شهراً خلال نيسان 2022. وتعليقاً على نتائج المؤشر، قال محلَّل البحوث في بنك لبنان والمهجر للأعمال سامي باف: مثّل إنخفاض قيمة الليرة اللبنانية أحد الأسباب الرئيسية لعدم تسجيل أي تحسُّن ملحوظ في قراءة مؤشر مدراء المشتريات وذلك لأنَّ إنخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدّى إلى تآكل القدرة الشرائية للشعب اللبناني ويؤثر سلباً على الطلب المحلى. وعلى وجه التحديد، ارتفع مؤشر PMI بدرجة ضئيلة من 47,4 نقطة في آذار إلى 47,9 نقطة نيسان من العام 2022، حيث لا يشير ذلك الإرتفاع إلى أي تحسُّن في الإقتصاد اللبناني بوجّه عام. وأضاف: وعلى رغم ذلك، شَهِدَ مؤشر الإنتاج إنخفاضاً طفيفاً في شهر نيسان مقارنةً بشهر آذار من العام 2022 وقد يُعزى ذلك إلى الإعلان عن توصل الحكومة اللبنانية إلى إتفاق مبدئي على مستوى الخبراء مع صندوق النقد الدولي في بداية شهر نيسان 2022. كل ذلك قُبيل الأحداث المهمة التي ينتظرها لبنان، مثل: الإنتخابات البرلمانية المقررة في 15 أيار 2022 وخطط الإصلاح التي قد تنفذها حكومة نجيب ميقاتي قُبيل إجراء الإنتخابات. وتكتسب الأشهر القادمة أهمية حاسمة حيث ستشهد أحداث ستؤثر على عملية تعافي الإقتصاد اللبناني، وخاصة: التأثيرات السياسية الناتجة عن الإنتخابات البرلمانية والقدرة على تنفيذ برنامج الإصلاح الذي طال انتظاره. نتائج الإستبيان: وفي ما يلى، أبرز النتائج الرئيسية خلال شهر نيسان: "يُعزى ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات في المقام الأول إلى الإنخفاضات الطفيفة في مؤشرات الإنتاج والطلبيّات الجديدة في بدايةً الربع الثاني من العام 2022. وعلى رغم ذلك، استمرَّ مستوى إنتاج شركات القطاع الخاص اللبناني بالتراجع خلال فترة المسح الأخير في ضوء استمرار التحديات السياسية والإقتصادية التي تشهدها البلاد. واعتبرت بعض الشركات المشاركة في المسح ضعف ظروف الطلب كعامل ساهم في تراجع مستوى الإنتاج. وأشارت بيانات المسح الأخير إلى إنخفاض الطلبيّات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص اللبناني في نيسان 2022. وأشار المجيبون على الإستبيان غالباً إلى ضعف

القدرة الشرائية للعملاء المحليّين كسبب لإنخفاض الطلبيّات الجديدة رغم أنَّ طلبيّات التصدير الجديدة إنخفضت كذلك خلال شهر نيسان 2022 عندما واجهت الشركات اللبنانية صعوبات في كسب عملاء دوليّين جدد بسبب حالة عدم اليقين السائدة في المنطقة".

🕏 الفنادق أمام خيارين: الإقفال أو رفع الأسعار !!

"أكد رئيس اتحاد النقابات السياحية ونقيب أصحاب الفنادق بيار الأشقر أن "الحرب الروسية الأوكرانية، وما أدّت إليه من إرتفاع في أسعار المحروقات، لها إنعكاسات سلبية على القطاع الفندقي وعلى الكلفة التشغيلية للقطاع وعلى المأكولات والتنقلات"، مشيراً إلى أن "المشكلة الكبيرة تكمن في الطاقة لأن القطاع الفندقي بحاجة لها أكثر من أى قطاع آخر، لا سيّما أن الفنادق لا مكنها الإستغناء عن الكهرباء إذ تستهلكها ٢٤ على ٢٤ ساعة، ليس فقط للإضاءة بل ايضاً لتسخين المياه". وإذ لفت إلى أن "كلفة الطاقة اليوم باتت تشكّل ٤٠٪ من الكلفة التشغيلية للفنادق"، شدّد، في بيان، على أن "هذا الواقع سيضطر الفنادق إلى رفع الأسعار أو الإقفال".

وكشف الأشقر أنه "في منطقة المتن الأوسط تم إقفال أكثر من ٢٠ فندقاً، متوقّعاً المزيد من الإقفالات خصوصاً في المناطق التي تقع خارج بيروت لا سيما في منطقة جبل لبنان بإستثناء منطقتى فقرا وفاريا اللتين ما زالتا تشهدان حركة ناشطة خصوصاً يومى السبت والأحد". وأوضح الأشقر أن غالبية الفنادق لم تعلن إقفالها ما يؤشر إلى إحتمال إعادة فتحها في حال عاودت نسبة التشغيل الإرتفاع.

🚓 زيارة إلى لبنان : تقرير المقرر الخاص المعنى بالفقر المدقع وحقوق الإنسـان، أوليفييه دو شــوتْر لبنان غارق في واحدة من أسوأ الأزمات الإقتصادية والمالية في التاريخ. أدى تدمير العملة الوطنية والزيادات الباهظة في الأسعار وانهيار القطاع المصرفي إلى إفقار السكان بشكل عام وسط ركود سياسي طائفي. نظراً لأن معظم السكان يأملون الآن في مغادرة البلاد، فإن أولئك الذين بقوا وتحملوا العواقب تمّ دفعهم إلى حافة الهاوية.

الدولة اللبنانية، ما في ذلك مصرفها المركزي، مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ما في ذلك التعميم غير

🥸 أخبار إقتصادية محلية و دولية



الضروري للسكان، التي نتجت عن هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان. كان لبنان في فترة ما قبل الأزمة يتسم بالفعل مستويات مروعة من تركيز الثروة على القمة. السياسات الضريبية التي تفضل التهرب وتفيد الأثرياء؛ المهملة بشكل مزمن التعليم العام وخدمات الرعاية الصحية؛ نظام حماية اجتماعية غير ملائم ؛ وفشل قطاع

الكهرباء. لبنان بحاجة إلى تغيير مساره. يمكن عكس البؤس الذي يلحق بالسكان من خلال القيادة التي تضع العدالة الإجتماعية والشفافية والمساءلة في صميم أعمالها. يمكن للمجتمع الدولي وينبغى عليه تقديم الدعم، ولكن هذا الدعم لن يكون له تأثير إلا إذا تم تبنى إصلاحات هيكلية لوضع حد لعملية الفقر.



🥞 التضخم تخفيف موقّت للدين

حذّر صندوق النقد الدولى الحكومات من الاعتماد على التحسّن في المالية العامة على المدى المنظور الناتج من تضخم أعلى. وفي منشوره "المراقب المالي"، يقول صندوق النقد أن ارتفاع التضخم في السنة السابقة قلّص الاقتراض والدين في الدول المتقدّمة والدول الناشئة على حدّ سواء. إلا أن هذا التحسّن ليس مستداماً خصوصاً مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بالإضافة إلى الضغوط على موازنة الحكومات بسبب الغزو الروسي على أوكرانيا. ويواجه العديد من الدول مساحة مالية أضيق مع تعرّض الموازنات العامة للضغوط وسط ارتفاع معدلات الفائدة حول العالم.

يتوقّع صندوق النقد ارتفاع الأسعار العالمية بنسبة ٤٧٪ هذا العام بدلاً من ٣,٢٪ كما توقّع سابقاً. وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في معدل التضخم إلى خفض نسبة كلّ من الدين والاقتراض كنسبة إلى الناتج المحلى بالمقارنة مع التوقّعات الموضوعة في تشرين الأول ٢٠٢٠ عندما لم يتوقّع الصندوق ارتفاع الأسعار العالمية من خارج المنحى الطبيعي. وأدّى التضخم الذي تجاوز المتوقّع له إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج في الولايات المتحدة بواقع نقطتَيْن مئويتَيْن وفي الدول الناشئة بواقع ٤,١٪ نجم ذلك من بقاء حجم الأموال المقترضة ثابتة مقابل زيادة الناتج المحلى عند احتسابه مع ارتفاع الأسعار. كما كان اقتراض الحكومة أدنى من المتوقّع لأن التضخم زاد مباشرة الإيرادات الضريبية بشكل أسرع من زيادة الإنفاق العام. وبينما يشير صندوق النقد إلى أن الموازين المالية ستسفيد أيضاً من ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٢٢،

إلا أن التضخم سوف يؤدّى إلى معدلات فائدة أعلى وعبء أكبر لخدمة دين الحكومات. وفي حال كانت إحدى خصائص الاقتصاد ارتفاع التضخم بشكل دائم، سوف يتراجع اجتذاب السندات الاسمية كأصول وكذلك تمويل السندات الحكومية إلى حدّ كبير. ويضع نوع التضخم عالمياً ضغطاً كبيراً على موازنات الحكومات لأن ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء يهدم معايير العيش للأُسَر الأكثر فقراً. ويحث الصندوق الدول القادرة على دعم الأكثر فقراً ممنحهم النقد بدلاً من دعم الأسعار، ما يدفع بالمستهلكين التوقّف عن استهلاك السلع التي باتت أسعارها أغلى.

🛞 السعودية تحقق أسرع نهو هنذ ٢٠١١ بنسبة **%** 7,**P**

توقعت وكالة "رويترز" في استطلاع أجرته، أن يتسارع النمو الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجي هذا العام إلى وتيرة لم يشهدها في آخر ١٠ سنوات. مبيّنة أنّ ارتفاع التضخم وتباطؤ الاقتصاد العالمي هما أكبر المخاطر. وبالنسبة للسعودية، أكبر اقتصاد في المنطقة، رفع حوالي ٨٠٪ من المشاركين في الاستطلاع، أو ١٧ من أصل ٢٢ مشاركاً، توقعاتهم مقارنةً مع الاستطلاع السابق في كانون الثاني. حيث من المتوقع بحسب المستطلعين أن يكون النمو عند ٦,٣٪ عام ٢٠٢٢ ارتفاعاً من ٥,٧٪ كان متوقعاً قبل ثلاثة أشهر، وهو ما يعقبه تراجع إلى ٣,٢٪ العام المقبل. وإذا حدث ذلك، فسيكون النمو في ٢٠٢٢ هو الأسرع منذ ٢٠١١ عندما بلغ متوسط سعر النفط حوالي ١١١ دولاراً للبرميل.

🦓 أخبار إقتصادية محلية و دولية



ووفق "رويترز" سيبلغ النمو في الكويت ٪6,4، وفي الإمارات 3,6٪، ليكون الأسرع في نحو 10 سنوات. وجاء النمو المتوقع لقطر وسلطنة عمان والبحرين عند نحو 4%، ليكون الأسرع منذ عدة سنوات.

وتوقع الاستطلاع الذي أجرته "رويترز" في الفترة من 12 إلى 22 أبريل، أن يبلغ متوسط النمو الإجمالي لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الستة 3,9% هذا العام، وهي أسرع وتيرة منذ 2012.

🗞 ارتفاع أسعار النفط ومعدل التضخم في منطقة

ارتفعت أسعار الاستهلاك في منطقة الأورو بنسبة 7,5% في آذار 2022 على أساس سنوي، ما زاد الضغوط على المصرف المركزي الأوروبي للتشدّد في السياسة النقدية الاستيعابية بوتيرة أسرع مما هو مخطّط له.

أبرز العوامل وراء زيادة التضخم ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء الذى تفاقم بعد غزو روسيا على أوكرانيا ضارباً إمدادات النفط والغاز وسلعاً أخرى. وتجاوز ارتفاع التضخم في آذار نسبة ارتفاعه في شباط الماضي (%5,9+) وكذلك متوسط معدل الزيادة الذى توقعه الاقتصاديّون .(+6,6%)

والارتفاع الكبير في التضخم الذي تجاوز إلى حدّ كبير الهدف (2%) الذي يضعه المصرف المركزي الأوروبي، دفع ببعض القيّمين في المصرف إلى طلب السعى لخفض الطلب من خلال وقف برنامج مشتريات الأصول ورفع معدلات الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات.

يتوقّع المستثمرون أن يرفع المصرف المركزي معدلات الفائدة بواقع 0,63 نقطة أساس قبل نهاية 2022، ما يحوّل معدل الودائع الأساسي لديه إلى إيجابي، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2014، من %0,5- حالياً.

ويتخوّف بعض واضعي السياسة في المصرف المركزي الأوروبي من أن تغرق الحرب في أوكرانيا أوروبا في الركود هذا العام، في وقت سيقضى الارتفاع الحاد في كلفة المعيشة على أى عودة لطلب المستهلكين بعدما تمّ التخلّي عن القيود بسبب كورونا. ثمّة انقسام في الاتّجاهَيْن في المصرف المركزي الأوروبي. بعد أن كانت النيّة بالتخلّي عن السياسة الطارئة والخروج من المعدلات السلبية هذا العام، استدعى التخوّف من تداعيات الحرب على النمو في المدى القصير، تأخير الزيادة إلى كانون الأول المقبل. وفيما يتوقّع بعض صانعي السياسة النقدية لجوء المصرف المركزي إلى رفع الفائدة مرة واحدة، يتوقّع البعض الآخر رفعها مرّتين.

وقد أعلن المصرف المركزي الأوروبي فقط عن وقف برنامج مشتريات الأصول في أيلول، في حين باشر كلّ من بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي وبنك انكلترا رفع الفائدة هذا العام. ففي أوروبا تناقض بين أزمة الطاقة وما ينتج عنها من ارتفاع الأسعار، من جهة، وضعف الثقة مع انخفاض الدخل الحقيقي جراء ارتفاع أسعار الطاقة، من جهة أخرى. في آذار 2022، ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 44,7% على أساس سنوي. حتى أن التضخم الذي يستثنى الأسعار الأكثر تقلّباً (الطاقة، والغذاء، والكحول والدخان) ارتفع من %2,7 في شباط إلى 3% في آذار في إشارة إلى اتساع زيادة الأسعار.





🛞 "الاسكان". قروض للشـقق والطاقة الشـمسـية على الطاولة

أعلن رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب عن مشاريع قديمة مستحدثة وأخرى جديدة ستطرح على طاولة مجلس إدارة المصرف في الأيام المقبلة، من شأنها تأمين مسكن للراغبين في شراء شقة أو إعادة تأهيل منزل قديم... وصولا إلى تأمين قروض ميسرة لشراء "صحون الطاقة الشمسية".

ولفت حبيب في تصريح إلى أن "رأسمال مصرف الإسكان اليوم ١٥٠ مليار ليرة"، مؤكدا أن "القروض مخصصة لذوى الدخل المتوسط والمحدود، فسياسة مصرف الإسكان اليوم لا تتوجه إلى الطبقة الميسورة كونها قادرة على الاستدانة من المصارف التجارية أو غيرها"، وعزا ذلك بالقول: إذا استطعنا تأمين مسكن للشباب اللبناني وأي نوع من القرض السكنى له، فبذلك نمنعه من هجرة لبنان والبقاء في أرضه... إن هدفنا وطنى بحت وهو الحد من هجرة شبابنا".

وأشار إلى أن "سياسة القروض السكنية التي وضعناها، موزعة بين الترميم والشراء أو البناء"، موضحا أن "المبلغ المرصود لقروض الشراء والبناء يصل إلى مليار ليرة بما يوازى تقریباً ۵۰ ألف دولار تسدد علی مدی ۳۰ سنة بفائد ٦٪ مع دعم ١٪ من المصرف لتصبح ٥٪، علماً أن القروض مخصّصة فقط للشراء أو الترميم في قرى الريف والمناطق وليس للعاصمة وضواحيها، على أن يسدد المقترض دفعة مسبقة تساوى ١٠ أو ٢٠٪ من قيمة القرض، ما يشترط أن ألا يقل راتبه عن ١٥ مليون ليرة، أو مجموع راتبه مع راتب زوجته أو الكفيل... فيوازي بذلك القسط الشهرى ثلث راتب المقترض أو راتبه زائدا راتب زوجته". وعن الترميم، قال حبيب: يرصد لترميم المسكن أو تحسينه ٤٠٠ مليون ليرة مقسطة على ١٠ سنوات بفائدة ٥٪ مدعومة، وفق الشروط المذكورة.

وعن المصدر الخارجى لتمويل قروض المصرف أشار إلى "القرض العربي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية بما يعرف بالقرض الكويتي، والبالغ ٥٠ مليون دينار کویتی ما یعادل ۱٦٥ ملیون دولار أمیرکی، وافق عليه مجلس النواب ومجلس الوزراء الكويتي، وأثار رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر موضوع القرض خلال زيارة يقوم بها حالياً إلى الكويت".

كما "الظروف السياسية جمدت العلاقات العربية مع لبنان، لكن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وجه مشكوراً رسالة إلى دول الخليج العربي في الفترة الأخرة، ما انعكس إيجاباً على عودة العلاقات المشتركة".

أضاف: "هناك أيضا أموال خاصة للمصرف تبلع ٤٣٠ مليار ليرة سيبدأ المصرف باستخدامها في عملية الإقراض... وهناك اتصالات مع منظمة الأمم التحدة لشؤون السكن ما يههد لمشاريع مشتركة... نحن منفتحون كذلك على المنظمات الدولية والصناديق الأوروبية لتمويل القروض، وعدم حصر مصادر التمويل بالصناديق العربية وحدها. وكشف حبيب عن "مشروع جديد يتعلق بإعطاء قروض من مصرف الإسكان لشراء "صحون الطاقة الشمسية" بدعم من المؤسسات الأوروبية، بما يوازي ١٠٠ مليون ليرة تقريبا وهي خطوة تضفي بارقة أمل تساعد المواطنين على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة".

🥞 مصرف لبنان وضع في التداول ورقة نقدية جديدة من فئة الــ ٥٠٠٠ ليرة

أصدر مصرف لبنان إعلاماً للجمهور بأنه سيضع في التداول ورقة نقدية جديدة من فئة الـ /٥٠٠٠/ ل.ل. (خمسة آلاف ليرة) موقّعة من حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامة والنائب الاول لحاكم مصرف لبنان الدكتور وسيم منصوري.

إن مواصفات الورقة النقدية الجديدة هي التالية:

١- تاريخ الاصدار: ان تاريخ اصدار الورقة النقدية الجديدة هو ١ نيسان ٢٠٢١.

٢- القياس: ان قياس الورقة النقدية الجديدة هو ذات قياس الورقة النقدية المتداولة حاليا من الفئة عينها.

٣- اللون: ان لون الورقة النقدية الجديدة هو ذات لون الورقة النقدية المتداولة حالياً من الفئة عينها.

٤-سمات الامان: ان سمات الأمان البصرية الموجودة على الورقة النقدية الجديدة هي ذاتها الموجودة على الورقة النقدية المتداولة حالياً من الفئة عينها، بإستثناء خيط الامان الذي تمّ تطويره بحيث أصبح رمادي اللون ويحتوى على رسوم هندسية تتحرك عند تحريك الورقة عمودياً. توضع الأوراق النقدية الجديدة في التداول الى جانب الأوراق المتداولة حالياً من الفئة ذاتها".



🗞 هيئة التحقيق الخاصة بمصرف لبنان طلبت من المصارف تسليم أسماء العملاء الذين أعادوا الى حساباتهم النسبة المطلوبة من الأموال بالخارج

أعلنت هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان، انها عقدت في ٣ آذار ٢٠٢٢، واتخذت قراراً يُطلب من جميع المصارف العاملة في لبنان أن تسلم الهيئة لوائح تتضمن أسماء من التزم من فئة PEP من العملاء التعميم ١٥٤ وأعاد الى حساباته المصرفية في لبنان النسبة المطلوبة من الأموال في الخارج بحسب التعميم المذكور. على أن يتمّ تبليغ هيئة التحقيق الخاصة بأسماء الممتنعين عن التزام التعميم ١٥٤ في فترة أقصاها نهاية شهر آذار ٢٠٢٢، وهذا يشمل أيضاً الإيداعات النقدية التي تمت في الفترة الممتدة من تموز ٢٠١٧ ولغاية نهاية شهر كانون الاول ۲۰۲۰ اذا كان المستفيد مصنفاً PEP.

وقد اتّخذت الهيئة قراراً بتحديث بيانات KYC للعملاء المعرضين سياسياً (PEP) في ٣ آذار ٢٠٢٢، وعلى المصارف إبلاغ هيئة التحقيق إذا كانت هناك شكوك تستوجب الإبلاغ عنها". ولفتت هيئة التحقيق الخاصة الى أنها "ستطلب من مؤسسات مختصة تدريب موظفين وحدات الإمتثال لدى المصارف اللبنانية، مع تأكيد ضرورة تعاون المصارف ومشاركتها في الدورات التدريبية".

وأكدت هيئة التحقيق الخاصة الآتى:

"أولاً: في مطلع العام ٢٠١٩، وبإعتبار ان جريمة الفساد مرتفعة الأخطار، زودت هيئة التحقيق الخاصة المصارف العاملة في لبنان مؤشرات صادرة عن مجموعة "اغمونت" مكن الإستدلال بها لتحديد العمليات التي قد تنطوى على عائدات غير مشروعة متأتية عن الفساد، وفي العام ٢٠٢١، اصدرت هيئة التحقيق الخاصة وثيقة ارشادية عن مؤشرات الفساد نشرتها على موقعها الالكتروني وزودتها للمصارف.

ثانياً: بناءً على تعاميم مصرف لبنان المستوفية للمعايير المطلوبة عالمياً، والمتعلّقة بتطبيق المصارف لإجراءات العناية الواجبة العادية والمعززة بحسب الأخطار وتعبئة نماذج معرفة العملاء وتحديد صاحب الحق الإقتصادي، تمّ الطلب من المصارف تحديث نهاذج معرفة العملاء وتحديد صاحب الحق الإقتصادي الفعلي ومراجعة مدى إتّساق المعلومات

المحدثة مع العمليات المنفَّذة، بالإستناد الى المقاربة المبنية على الأخطار، والإبلاغ بنتيجة هذه المراجعة عن أي شكوك لديهم وفقاً للقانون رقم ٢٠١٥/٤٤، ولا سيّما جرائم الفساد.

ثالثاً: سيصدر مصرف لبنان تعميماً لتحديث مؤشرات الفساد وتحديد إجراءات إضافية على المصارف اتّخاذها بالنسبة الى العملاء المعرضين سياسياً والذين يحوزون صفة الموظف العمومي، وفقاً للتعريف المعطى موجب الفقرة ١ من المادة ١ من القانون رقم ١٨٩ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩، ومن شأن هذا التعميم ان يعطى دفعاً للمصارف في تحديد وإبلاغ عن الإشتباه في العمليات المرتبطة بالفساد في القطاع العام.

رابعاً: بعد صدور القانون رقم ١٧٥ لمكافحة الفساد والقانون رقم ١٨٩ للتصريح عن الذمة المالية في العام 2020 والقانون رقم ٢١٤ لإسعادة الأموال المتأتية من الفساد في العام 2021، صدر في ٢٠٢٢/١/٢٤ مرسوم تأليف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتعيينها. وفي هذا الإطار، يرحّب مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة بهذا الأمر ويتطلعان الى التعاون معها في اطار القانون رقم ١٧٥ وتحديداً المادتين ١٩ و٢٠ منه اللتين وضعتا الإطار العملى للتعاون لمكافحة الفساد.

خامساً: تقوم حالياً مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) بتقويم منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب في لبنان، والتي تشمل تقويم فاعلية وآليات عمل كل الجهات المعنية ضمن الدولة ومنها الجهات التنظيمية والرقابية وجهات انقاذ القانون (قوى أمن، جمارك، الخ...) والجهات القضائية المختصّة (جهات الإدعاء، والقضاء العدلي، ومدى التعاون القضائي الدولي)، فضلاً عن تقويم عمل الجهات المشرفة على الجمعيات غير الهادفة الى الربح في وزارة الداخلية، والأشخاص المعنويين (السجل التجاري)، وتقويم مؤسّسات القطاع الخاص المالي وغير المالي، من فيهم كتاب العدل والمحاسبون المجازون والمحامون، بالإضافة الى أمور تفصيلية أخرى محدّدة في معايير مجموعة العمل المالي (FATF)، وستصدر بنتيجة هذا التقويم توصيات وخطة عمل ليتخذ لبنان ما يلزم، بالتعاون مع الجهات المختصّة، لتنفيذها".



🚓 توقيع مذكرة التفامم اللطارية للصندوق السعودي–الفرنسى لدعم الُشعب اللبناني بخاري. نؤدي واجْباتنا مِن دُون تَمْيِيز بِينَ الطوائفُ غَرِيوُ. توفر الدعم للربعة مشاريع

أقام سفير المملكة العربية السعودية وليد بخارى، حفل توقيع مذكرة التفاهم الاطارية (الصندوق السعودي -الفرنسي لدعم الشعب اللبناني) في فندق "كامبينسكي -سمرلاند" بيروت، في حضور الرئيس فؤاد السنيورة، سفيرة فرنسا آن غريو، النائب فؤاد مخزوني، رئيس غرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، النائب المستقيل ميشال معوض، سفراء الولايات المتحدة الاميركية، مصر، سلطنة عمان، أندونيسيا، كازاخستان، المفتى مالك الشعار، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي شارل عربيد، نقيب الاطباء شرف أبو شرف، نقيب الصيادلة جو سلوم، نقيب المقاولين مارون الحلو، نقيب اصحاب الفنادق بيار الاشقر، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، وعدد كبير من الشخصيات السياسية والديبلوماسية والإقتصادية والاكاديمية والإجتماعية والإعلامية.

استهل الحفل بكلمة للاعلامي فادى شهوان، رحب فيها بالحضور وأشار الى "أهمية المناسبة التي تؤكّد فيها المملكة عدم تخليها عن لبنان".

وبعد التوقيع على مذكّرة التفاهم الإطارية من مدير ادارة الفروع في مركز الملك سلمان مبارك بن سعيد الدوسري وعن وزارة الخارجية الفرنسية السفيرة فرنسا آن غريو، مدير وكالة التنمية الفرنسية في لبنان ايف جان بيار. وكانت كلمة للسفير بخارى قال فيها :"هذه الشراكة تهدف الى دعم العمل الإنساني والإغاثي في لبنان بأعلى معيار من الشفافية، حيث يهدف التمويل الى دعم قطاعات رئيسية، هي: الأمن الغذائي، والصحة والتعليم، والطاقة والمياه، والأمن الداخلي".

وقال: "نؤدى واجباتنا تجاه لبنان من دون تمييز بين طائفة وأخرى، حيث كرّست السعودية جهوداً متميزة مفعمة بالعطاء والروح الإنسانية التي تقدر قيمة الإنسان".

وأشار إلى أن "السعودية نفذت كثيراً من المشاريع الإنسانية في لبنان، وأن هذا الدعم يأتي استمراراً وتواصلاً للدعم خلال العقود الماضية، حيث حرصت المملكة مع شركائها على دعم كل ما يخفّف المعاناة الإنسانية عن المحتاجن".

ألقت السفيرة غريو كلمة قالت فيها: " نحتفل بالشراكة مع المملكة العربية السعودية، من أجل تقديم مساعدة مباشرة وملموسة الى الشعب اللبناني، في المجالات المالية والإجتماعية والإقتصادية والمعيشية والصحية والغذائية والإنسانية. وهذه الشراكة ستوقع بين فرنسا والمملكة السعودية بهدف دعم المشاريع الانسانية سريعاً للشعب اللبناني، هذه المساعدة ستكون واضحة وقد أخذ القرار بها من الرئيس الفرنسي ماكرون والملك السعودي سلمان، هذه الشراكة تحمل عناوين التضامن والثقة بين فرنسا والمملكة وتعبر عن عمق الروابط بين هذين البلدين ولبنان".

وأكدت ان "عملا كثيراً أنجزته باريس والرياض على كل المستويات، على مستوى وزارة الخارجية على مستوى مستشاري رئاسة الجمهورية والعديد من الخبراء، بين وكالة التنمية الفرنسية ومركز الملك سلمان للأعمال الانسانية. وهذه الشراكة ستقوم على تقديم المساعدة المباشرة وبشكل محدد وبحسب الأولوية للقطاعات الأساسية والحاجات الطارئة، بالتنسيق مع الهيئات الأممية والاتحاد الأوروبي، مستفيدين من جمعيات المجتمع المدنى الفرنسية وغيرها التي تعمل ميدانيا. أهمية هذه الشراكة تتلخص في أن تكون مساعدة فعّالة للشعب اللبناني، ومعلنة أمام السفير السعودي الذي رحبت بعودته الى لبنان، وأمام ممثل مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية، وأمامكم الحضور عن دعم لبنان والشعب اللبناني، وعبر آلية الدعم هذه وفي المرحلة الراهنة سيتم توفير الدعم لأربعة مشاريع تبلغ قيمتها نحو 30 مليون يورو وهي: دعم مراكز الصحة الأولية، الأمن الغذائي، دعم الطفولة على صعيد الصحة والتغذية، ودعم مستشفى طرابلس الحكومي المستشفى الحكومي الثاني في لبنان.

ونحن نعرف مدى الحاجة على صعيد الخدمات الصح ية والتربوية والطاقة ومدى تأثيرها على الوضع اللبناني، ويهمنا التأكيد أن هذه المساعدة الطارئة هي تلبية للحاجات الإنسانية للشعب اللبناني في هذه الظروف التي يعيشها". ودعت السلطات اللبنانية الى "تحمل المسؤولية، وإتّخاذ القرارات المطلوبة من أجل مصلحة الشعب اللبناني، والرئيس الفرنسي ماكرون كان واضحاً بأن فرنسا تلتزم وعودها وستبقى الى جانب الشعب اللبناني في مواجهة الأزمات وهذه الظروف الخطرة".







سباقما نحو 🦀 المصارف المركزية تسرّع العملة الرقمية

أكثر من ١٠٠ بلد حول العالم يعمل فيه المصرف المركزي على بلورة عملته الرقمية. ويتسارع السباق على الرغم من أن القطاع النقدى العالمي مهدّد حالياً بالتجزئة بسبب الضغوط الجيوسياسية.

ثُمّة خطر منافسة مستفحلة بين مختلف عملات الإحتياط نلمسه مع ظهور مجموعات نقدية متمايزة. وتُطرح المسألة بحدّة في وقت لا تغيب تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا عن سياسات المصارف المركزية الوطنية. ويشهد على ذلك تجميد موجودات المصرف الروسي بالدولار وإخراج عدد من المصارف الروسية من نظام الدفع العالمي سويفت (SWIFT).

من شأن هذه الضغوط العالمية، مع معارضة عدد من التجمعات الجيوسياسية المتنافسة، أن تعقّد عمل السلطات النقدية في خضم رقمنة عملتها الوطنية.وكان الموضوع مدار بحث بين وزراء المالية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي في الربيع. وقد حذرت رئيسة الصندوق من مخاطر تجزئة الاقتصاد العالمي في مجموعات جيوسياية - مع معايير تجارية وتكنولوجية وأنظمة دفع وعملات احتياط مختلفة. وفي وقت تعمل مئات المصارف المركزية على رقمنة عملتها الوطنية، تتخوّف من أن يتعقّد تفاعل وتوافق عمل الأنظمة مع ظهور منصّات عدّة.

يدور التساؤل حول نتائج المنافسة بين الصين والولايات المتحدة خصوصاً وأن الصين تقدمت شوطاً كبيراً في رقمنة عملتها الوطنية. فالتقدّم التكنولوجي في الصين يحثّ على تسريع الأعمال في الدول الأخرى، بدءاً بالولايات المتحدة حيث وقّع الرئيس الأميركي مرسوماً يطلب فيه من الخزينة أن تزوّده، في مهلة لا تتعدّى ٦ أشهر، تقريراً يفصّل انعكاسات ومنافع وسلبيات خلق الدولار الرقمي، علماً أن ذلك يتطلّب سنوات من التطور وليس أشهراً. كما يطمح الاتحاد الأوروبي أن يكون له الأورو الرقمي قبل عام ٢٠٢٤. يبقى أن التحدّى يكمن في جعل كلّ الأنظمة قيد التطور تتفاعل وتتوافق مع بعضها البعض، هذا ما لمّح إليه

بنك التسويات الدولية (BIS) في تقرير حول مشروع دونبار (Dunbar) الذي يضمّ المصارف المركزية في استراليا وماليزيا وسنغافورة وجنوب افريقيا حيث تحت تجربة أغوذجَيْن لمنصّة مشتركة.

من المهم تقييم الترتيبات الضرورية في مجال الحوكمة لتكون مختلف الدول مرتاحة في تشارك البنى التحتية الوطنية كما هي الحال لنظام المدفوعات ما يستدعي تعاوناً واسعاً متعدّد الأطراف لا يوجد بأفضل الأحوال حالياً.

🚓 "موديز" تمنح النظام المصرفي الكويتي نظرة مستقبلية مستقرّة

أظهر تقرير صادر عن وكالة "موديز" لخدمات المستثمرين بعنوان: "نظرة مستقبلية على النظام المصرفي بالكويت"، أنّ النظرة المستقبلية المستقرة للقطاع البنكي الكويتي تعكس التوقعات بأن يواصل الإقتصاد غير النفطى تعافيه.

وتوقعت أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلى في القطاعات غير النفطية ٤٪ عامى ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ بعد نمو صحى 0٪ عام ٢٠٢١. وستظل جودة القروض المحلية سليمة بحيث تستأنف الشركات والأسر أنشطتها العادية بعد "كوفيد-١٩".

ووفق "موديز" فإنّ الانكشاف الكبير للبنوك على قطاع العقارات يشكِّل مخاطر، إلا أن الاحتياطات الوفيرة للبنوك من خسائر القروض ورأسمالها القوي يوفران مصدّات، حيث ستبقى المصارف ممولة من الودائع، وهي إحدى نقاط القوة الائتمانية. وبينت "موديز" أن تعافي اقتصاد الكويت سيدعم نمو الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي، متوقعة نهو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ٨٪ عام ۲۰۲۲، من ۲۰٫۸٪ عام ۲۰۲۱ وذلك بفضل ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره. وأفصحت عن أن تحسن المركز المالي للحكومة سيدعم الإنفاق العام، وأن هذا الأمر بجانب تخفيف قيود الجائحة، من شأنه أن يعزز الاقتصاد غير النفطى بحيث تنفذ البنوك معظم أعمالها، على أن تشهد الأخيرة طلباً قوياً على الائتمان من الأفراد والشركات.





تقرير البنك الدولي عن لبنان

أصدر البنك الدولي تقريره المحدّث عن لبنان في نيسان ٢٠٢٢ توقّع فيه أن يكون الإقتصاد اللبناني سجّل انكماشاً بنسبة ١٠,٥٪ في العام ٢٠٢١ مقابل تراجعه بنسبة ٢١,٤٪ في العام الذي سبق مع عدم توصّل صانعي السياسة على التوافق على برنامج لمواجهة الإنهيار الإقتصادى ومن دون إغفال تداعيات الغزو الروسي على أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا، بما أن استيراد لبنان من القمح مصدره هاتان الدولتان. كما أن سعر صرف الليرة حافظ على المنحى الإنخفاضي في ٢٠٢١ مؤدياً إلى معدلات تضخم مرتفعة. ويقول البنك الدولي أنه منذ ثلاث سنوات، يعاني لبنان من أزمة اقتصادية ومالية تُصنَّف بين الحالات العشر الأسوأ عالمياً، ربما ثالث أسوأ أزمة مالية منذ العام ١٨٥٧، مع انخفاض الناتج المحلى الإجمالي من ٥٢ مليار دولار في عام ۲۰۱۹ إلى ۲۲٫۱ مليار في عام ۲۰۲۱.

استناداً إلى البنك الدولي، ارتفعت نسبة اللبنانيّين الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٩,١٪ في عام ٢٠٢١. في الإطار ذاته، يعانى لبنان من تدهور في الخدمات الأساسية مع استنفاد الاحتياطي بالعملات الأجنبية. كما أن النقص في الفيول أدّى إلى انقطاع الكهرباء في أرجاء لبنان. ومع ذلك ترى المؤسسة الدولية أنه على الرغم من تراجع النمو الاقتصادي، عرف القطاع السياحي نمواً مع ارتفاع عدد القادمين بنسبة ١٠١,٢٪ في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢١. كما لفت التقرير إلى أن الإيرادات الحكومية تراجعت من ١٣,١٪ من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٣٪ في عام ٢٠٢١ (ثالث أدنى نسبة عالمياً قبل صوماليا واليمن)، وانخفاض النفقات الحكومية بواقع ٩,٢ نقاط مئوية إلى ٧,٣٪ من الناتج في ٢٠٢١، الأمر الذي أدّى

إلى بلوغ العجز الأولى ١٪ من الناتج في ٢٠٢١ بالمقارنة مع عجز بنسبة ٣,٣٪ في العام الذي سبق.

وأشار التقرير إلى تدهور كبير في سعر صرف الليرة اللبنانية في النصف الثاني من ٢٠٢١ (من ١٥ ألف ليرة إلى أكثر من ٣٠ ألفاً مقابل الدولار في السوق الموازية في كانون الثاني ٢٠٢٢). ويُعزى هذا التدهور، بحسب البنك الدولي، إلى الاستنفاد التدريجي للاحتياطي الرسمى الذي استُخدم لدعم الاستيراد الأساسي، من فيول ودواء وطحين وغيرها. وبحسب البنك، تراجع متوسط سعر الصرف بنسبة ٢١١٪ في عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع تراجعه بنسبة ٢٥٠٪ في عام ٢٠٢٠. وقد ساهم تدخّل مصرف لبنان في تثبيت سعر الصرف في حدود ٢٠٠٠٠ ليرة للدولار الواحد. وهذه التدخلات غير مستدامة وسط استنفاد الاحتياطي الرسمي الذي بلغ ١٧,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢١. بالإضافة إلى ذلك، وبعد استثناء حوالي ٥ مليارات دولار قيمة سندات اليوروبندز التي يحملها مصرف لبنان، مكن أن ينقص الاحتياطي عن المتطلبات الإلزامية على ودائع الزبائن بالعملات الأجنبية المقدرة بحوالي ١٤,٤ مليار دولار، معترفة أن الاحتياطي بالعملات الأجنبية سلبي إلى حدّ كبير. في ما يتعلّق بالتضخم، يتوقع البنك الدولى أن يكون متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفع بنسبة ١٥٠٪ في عام ٢٠٢١، وهو الثالث بعد فنزويلا والسودان.

وسط حالة عدم اليقين، يتوقّع البنك الدولي أن ينخفض الناتج المحلى الإجمالي بنسبة ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٢، مع اعتبار اعتماد تطبيق السياسات ذاتها والمستوى الأدنى من الاستقرار على الصعيدَيْن السياسي والأمني.

الحرب الطويلة ستكون صعبة على اللقتصاد الأوكراني

يبدو سيرهى مارشينكو متفائلاً بشكل غريب بالنسبة لشخص يحاول إدارة اقتصاد في منتصف الغزو. رمّا يكون الروس قد احتلوا أو أغلقوا الموانئ الرئيسية في بلاده وفرضوا إغلاق معظم الشركات ، لكن وزير المالية الأوكراني

يبقى هادئاً ويقول: «الوضع صعب للغاية، ولن أقلل من ذلك، لكن مكننا إدارته». ويعود ذلك لأسباب عديدة منها دخول أوكرانيا الحرب في وضع جيد، مع نمو اقتصادها بوتيرة ٧٪ على أساس سنوي، وسكان لم يتضرروا بشدة

🥸 صحافة وتخصصة أجنبية



من جرّاء فيروس كورونا، وأسعار دولية جيّدة لصادرات الحبوب والحديد والصلب، وصناعة مصرفية خاضعة لإشراف جيد، وعجز حكومي يقلّ عن ٣٪ من الناتج المحلّى الإجمالي في العام الماضي، كما كانت ديونها دون الـ ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي عشية الحرب.

أضف أنّ نظام الضرائب والفوائد المرقّم يعنى أنّ الإيرادات لا تزال تتدفّق بسلاسة من أجزاء الإقتصاد التي لا تزال تعمل على الرغم من الحرب، ولا تزال المعاشات التقاعدية والرواتب الحكومية تُدفع، حتى في المناطق التي تخضع الآن للسيطرة الروسية، وذلك بفضل عدم تأثّر الإنترنت الأوكراني والهاتف المحمول من الجيل الثالث في كل مكان تقريباً بالحرب. ولا تزال معظم الشركات في الوقت الحالي تدفع لموظفيها، حتى لو لم يتمكنوا من العمل كالمعتاد أو على الإطلاق. ويقول الوزير إن ضرائب الرواتب تراجعت بنسبة ١٪ فقط.

لكن في المقابل، توقّع البنك الدولي أن ينكمش الناتج المحلى الإجمالي الأوكراني بحوالي ٤٥٪ في العام ٢٠٢٢. لقد تراجعت عائدات الجمارك، التي تشكّل جزءاً كبيراً من الإيرادات الضريبية، إلى حوالي ربع مستواها قبل الحرب بسبب انخفاض الواردات وتعليق العديد من الرسوم، كما تشكّل رواتب العسكريين عبءاً كبيراً آخر حتى لو تمّ توفير الأسلحة والذخيرة مجّاناً من قبل الداعمين الغربيين. وتقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة الآن بدفع الضرائب على أساس طوعي. كلّ ذلك يضيف إلى فجوة تمويل تبلغ حوالي ٥ مليارات دولار شهرياً، كما يقول السيّد مارشينكو. وهذا ما عِثّل حوالي ٥٪ من الناتج المحلّى الإجمالي عن كلّ شهر تستمرّ فيه الحرب. ويرى مارشينكو أنّ التعويض عن ذلك ممكن جزئياً من خلال جعل البنك المركزي يطبع المزيد من الأموال. أيضاً، كما يمكن إصدار سندات الحرب، والتي تدفع عليها الحكومة حالياً معدّل فائدة بحدود ١١٪ أي ما يقلّ عن معدّل التضخّم. لكن من المهمّ أن يكون المصدر الرئيسي للتمويل أجنبياً، ويشير الوزير هنا إلى أنّه يقوم بالضغط المستمرّ على الحكومات الأجنبية طلباً للمساعدة، ويُعلُّق آمالاً كبيرة على الولايات المتحدة الأميركية. ففي ٢٨ نيسان ٢٠٢٢، طلب الرئيس جو بايدن من الكونغرس الموافقة على ٣٣ مليار دولار أخرى كأموال جديدة لأوكرانيا، ذلك

أنّ التسهيلات السابقة قد استُنفدت تقريباً (علماً أنّ الكونغرس قد يرفع هذا الرقم). ومع ذلك، سيتّم إنفاق نحو ٢٠ مليار دولار من هذا المبلغ لتزويد أوكرانيا ودول المواجهة الأخرى مزيد من الأسلحة، في حين سيذهب حوالي ٨,٥ مليارات دولار فقط للمساعدات الاقتصادية، وما تبقى للمساعدات الإنسانية. كما ساعد صندوق النقد الدولي بدوره الإقتصاد الأوكراني. لكن النتيجة النهائية لجميع هذه النداءات هي أنه تمّ تقديم منح لأوكرانيا في الربع الثاني من العام بلغ مجموعها حوالي ٤,٥ مليار دولار فقط حتى الآن، مقابل عجز مالى قدره ١٥ مليار دولار. يعترف مارشينكو بأن هذا الوضع غير مستدام، ويخشى

أنّه في حال استمرار الحرب لأكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر إضافية، فستكون هناك حاجة إلى إجراءات مؤلمة، بما في ذلك زيادات ضريبية ضخمة وخفض كبير في الإنفاق. والخوف الحقيقي هو أنّ ما أصبح في السنوات الأخيرة اقتصاداً حرّاً مدفوعاً من السوق إلى حد ما قد يشهد موجة من التأميمات التي تقضى على سنوات من التقدّم الذي تمّ تحقيقه بشقّ الأنفس.

وثمّة مشكلة أكثر إلحاحاً بدأت بالفعل في الظهور في جميع أنحاء البلاد، وهي كيفية تصريف المحاصيل من القمح والشعير ودوار الشمس (للزيت) والحبوب والمواد الغذائية الأخرى إلى خارج أوكرانيا. وإذا لم تتمكّن الحبوب من الخروج عن طريق البحر، مكن أن يجرى ذلك عن طريق البرّ والسكك الحديدية، عبر بولندا ورومانيا والمجر، إلى موانئ آمنة على البحر الأسود أو نهر الدانوب. لكنّ المشاكل هي كثيرة هنا أيضاً، إذ لا تستطيع الطرق استيعاب هذا القدر الكبير من الازدحام المروري، كما أنّ الموانئ البديلة لديها طاقة استيعابية محدودة. والأسوأ من ذلك كله، أن الإجراءات الجمركية على حدود أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي بطيئة وتتسبب بازدحام لكيلومترات طويلة، إذ تنصّ القواعد الأوروبية على أنه نظراً أنّ أوكرانيا ليست عضواً في الإتحاد الأوروبي، لا يمكن إلَّا لعدد محدود من الشاحنات الأوكرانية دخول الإتحاد. لذلك، وفي حال لم يتم رفع الحظر، من المرجّح أن يشهد العالم نقصاً حاداً في الغذاء بعد موسم الحصاد في أيلول المقبل.

المصدر: The Economist-May 14th 2022



دراســــة قانونية : مقارنة بين لبنان وعدد من دول العالم الاحتياطي الإلزامي: من ضمان للودائع إلى... تبديد للودائع!

عددت المادتان (٧٦-د) و٧٧ من قانون النقد والتسليف الأمور التى ترعى موجب تكوين الإحتياطي الإلزامي وجزاء التخلُّف عن ذلك على النحو التالي:

الإطار القانوني للإحتياط الإلزامي في لبنان

- إن الغاية المتوخاة من الإحتياطي الإلزامي هي الابقاء على الانسجام بين السيولة المصرفية وحجم التسليف الذى تستطيع المصارف ان تضعه تحت تصرف الإقتصاد، وبين مهمة مصرف لبنان العامة والتي هي المحافظة على سلامة النقد واوضاع النظام المصرفي والإستقرار الإقتصادي.
- إن مصرف لبنان هو صاحب الصلاحية بإلزام المصارف بأن تودع لديه الاحتياطي المطلوب تكوينه.
- إن الوعاء الذي يتحدّد على أساسه الإحتياطي المطلوب من المصارف تكوينه هو الودائع والأموال المستقرضة بالليرة اللبنانية (ولاحقاً بالعملة الأجنبية بعد صدورالقانون ۲۸-۲۷) التي يحددها مصرف لبنان، بإستثناء التزامات المصارف من النوع ذاته تجاه مصارف أخرى ملزمة ايضاً بإيداع الاموال الإحتياطية هذه.
- مكن لمصرف لبنان ان يعتبر توظيفات المصارف في سندات حكومية أو سندات مصدرة بكفالة الحكومة كجزء من الإحتياطي حتى نسبة معينة يعود له أمر تحديدها.
- النسبة القصوى للاحتياطي المطلوب تكوينه هي ٢٥٪ من الإلتزامات تحت الطلب dépôts à vue و١٥٪ من الإلتزامات لأجل معين dépôts à terme.
- مكن لمصرف لبنان «ان يفرض نسباً مختلفة على فئات مختلفة من التزامات المصارف ضمن الحدود السابقة. وله كذلك في الحالات الاستثنائية ان يفرض نسباً حدية marginales خاصة دون التقيد بالحدود الآنفة الذكر على ما يزيد من هذه الالتزامات، أو من أى فئات منها عن حد معين، أو على الزيادة المحقّقة في هذه الإلتزامات او في أي فئات منها بعد تاريخ معين.
- يمكن لمصرف لبنان الزام المصارف بأن تودع لديه احتياط أدنى خاص حتى نسبة معينة من الموجودات

التي يحددها المصرف.

• يحق لمصرف لبنان ان يستوفى، عن مبلغ تدنى الاحتياط الفعلى عن الاحتياط الالزامي فائدة جزائية يمكن ان تبلغ معدلاً يفوق بثلاثة آحاد المعدل المطبق في حينه على تسليفاته لقاء سندات مالية. ولا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات الادارية ذات الصلة. ويمكن لمصرف لبنان إلاّ يطبق هذا الجزاء اذا بدا له ان النقص كان نتيجة حتمية لظروف غير مرتقبة، او اذا كان المصرف الذى ظهر النقص لديه في حالة التصفية.

توجمات تاريخية مقارنة... ماذا حول العالم؟

الاطار القانوني لتكوين الإحتياطي الإلزامي في لبنان يتضمن احكاماً منها ما تتوافق ومنها ما تتمايز أو حتى تتناقض عما اعتمد في السياق التاريخي في عدد من البلدان الغربية المتقدمة، بخصوص هذا النوع من الإحتياطي. وأهم هذه الاحكام التالي:

- تقديم الإحتياطي الإلزامي اداة ضمان تاريخية نسبية لودائع المدخرين (USA، المانيا، السويد).
- (في لبنان لم يربط قانون النقد والتسليف واسبابه الموجبة بنص صريح بين الإحتياطي الإلزامي وضمان الودائع).
- عدم جواز أداء أي فائدة على الإحتياطي الإلزامي (USA قانون الـ FED والمانيا). وهذا الأمر كان موضع انتقاد اصوات مصرفية عدة في المانيا بحجة انه يفقد المصارف، بالرغم من ادائها الفوائد للمودعين عن الاحتياطات المكوَّنة، ايرادات مهمة على الأخص في الحالات التي ترتفع فيها معدلات الاقراض وتكون معدلات تكوين الإحتياطي مرتفعة ايضاً. وقد اقترحت الأصوات السابقة السماح لمؤسساتهم بالتوظيف من الإحتياطي الإلزامي بسندات خزينة أجنبية، لكن الرد على ذلك كأن ان هذا التوظيف مكشوف على مخاطر تقلبات سوق القطع.

(قانون النقد والتسليف لا يتحدث عن اداء فوائد على



الاحتياطي الالزامي، ان بالليرة او بالعملات الأجنبية، لكن مصرف لبنان لم يتقيد بالامر في قراره الاساسي رقم ٧٩٢٦ ومنح فوائد للاحتياطي المطلوب تكوينه بالعملات الاجنبية).

• عدم جواز الاستثمار من الاحتياطي الالزامي كلياً او جزئياً في سندات خزينة (هولندا).

(في لبنان قانون النقد والتسليف يجيز اعتبار توظيفات المصارف في سندات حكومية او سندات مصدرة بكفالة الحكومة جزءاً من الاحتياطي حتى نسبة معينة يعود لمصرف لبنان امر تحديدها).

- عدم جواز ادراج الاحتياطي الالزامي ضمن نسب السيولة المفروضة على كل مصرف تجارى (USA) قانون الـ FED).
- إمكانية تنزيل الاحتياطي الالزامي استثنائياً لغايات ظرفية ملحة كتمويل اعمال الحرب بشروط معينة مثل توافر نسبة ذهب محددة من حجم الاوراق المتداولة. وايضاً نسبة اوراق نقدية محددة من حجم الودائع (USA).
- الاساس في التطبيق العملي تشجيع المصارف على ابرام moral suasion اتفاق «جنتلمان» خياري في ما بينها على تفاصيل تكوين الاحتياطي. وفي حال الخلاف او التقصير يكون القانون جاهزاً كاساس للتدخل (انكلترا، سويسرا،السويد والمانيا).
- إعتبار الاموال قيد الاطلاع في مصارف خارجية جزءاً من الاحتياطي الالزامي (السويد).
- لا وجود لعلاقة تماهي بين الاحتياطي الالزامي المطلوب من المصارف تكوينه لدى المصرف المركزي réserves monétaires والاحتياطيات النقدية للمصرف المركزي (هولندا).
- يمكن الاعفاء من موجب تكوين الاحتياطي الالزامي على الودائع بالعملات الاجنبية او تخفيض نسبته في حالة حيازة المصرف على ديون مقابلة بالعملات الاجنبية (سويسرا). شهدت عمليات الاحتياطي الالزامي نوعان من الانحرافات، منها ما هو قديم ومستمر لتاريخه منذ اكثر من عقدين ومنها ما هو مستجد.

الانحراف القديم والمستهر

(١) منح مصرف لبنان في القرار الاساسي ٧٩٢٦ الصادر بتاريخ ١٩ ايلول ٢٠٠١ فوائد على الاحتياطي (او تعبير

توظيفات حسب منطوق القرار) الالزامي الواجب تكوينه لديه من قبل المصارف بالعملات الاجنبية حصراً وليس بالليرة اللبنانية. تمييز لا سند له في قانون النقد والتسليف الذي لا ينص في الفقرة ذات الصلة اي الفقرة (د) من المادة ٧٦ الى دفع مصرف لبنان اى فائدة مقابل اى احتياطى يكون لديه.

فقط الفقرة (و) من المادة المذكورة تذكر بان الفوائد تدفع من قبل مصرف لبنان على «الايداعات» وليس على «الاحتياطيات الالزامية». والامر الاخير يتماهى مع التوجه السائد في قوانين وممارسات الدول الغربية المتقدمة حيث لا يدفع المصرف المركزي اية فوائد على الاحتياطيات الالزامية المكونة لديه، على اعتبار ان هذه الاحتياطيات هي تاريخياً كما سبقت الاشارة لغايات الحفظ والضمان، ولاحقاً وتفرعاً لمقتضيات ضبط السيولة لحاجات الاقتصاد.

(٢) منح مصرف لبنان المصارف في القرار الاساسي رقم ٧٨٣٥ اعفاءات واستثناءات متنوعة وعديدة للموجب الملقى عليهم بتكوين الاحتياطي الالزامي بالليرة اللبنانية لديه. طبيعي ان ينعكس هذا الامر ايجاباً ومكاسب لصالح شرائح المعنيين الذين تتعامل المصارف معهم في اطار هذه الاستثناءات. لكن الامر يشكل بنظر البروفسور Joseph E. Stiglitz حامل جائزة نوبل للاقتصاد لعام ٢٠٠١ تمايزاً من قبل المصرف المركزي منحه افضليات وميزات لافراد او لشرائح معينة في المجتمع. وهذا ما لا يملك المصرف المركزي اتخاذه في هكذا نوع من القرارات، بالرغم من صوابيتها في بعض الاحيان، لان الاخيرة تعتبر عملاً سلطوياً يدخل في صلب صلاحيات السلطة التشريعية، والدليل ان المادة ٧٧ (ن ت) قد حددت حصرياً حالات عدم تطبيق مصرف لبنان لجزاء تخلف مصرف عن تكوين الاحتياطي الالزامي المطلوب. وهي اثنتان (١) نتيجة حتمية لظروف غير مرتقبة و(٢) حالة التصفية.

الانحراف المستجد:

المس بالاحتياطي الالزامي:

السنة الماضية ارتفع منذ بدايتها الكلام العام عن توجه للمس بالاحتياطي الالزامي (بالطبع المكون بالعملة الاجنبية) من قبل مصرف لبنان. ما دفع جمعية المصارف



الى توجيه كتاب الى حاكم مصرف لبنان بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢١ جددت مضمونه بكتاب آخر حديث في ٤ نيسان ٢٠٢٢، ضمنتهما التالى:

واطلبته المصارف

- تأكيد الجمعية على موقفها المعلن بضرورة عدم المس تحت أية ظروف بالاحتياطي الالزامي كونه يشكِّل جزءاً لا يتجزأ من ودائع الزبائن لدى المصارف.
- تحميلها الدولة مسؤولية استنزاف ودائع المصارف لدى مصرف لبنان خلال السنوات الماضية.
- تحميلها مصرف لبنان مسؤولية المس بالاحتياطي الإلزامي، والخضوع للضغوطات التي تمارسها عليه السلطات السياسية، خلافاً لمنطق وروحية قانون النقد والتسليف حيث غاية الاحتياطي الإلزامي تنحصر بحاجات القطاع المصرفي.
- تأكيدها على أن تخفيض معدّل الاحتياطي الإلزامي بالعملات الاجنبية يوجب على مصرف لبنان إعادة المبالغ المحررة للمودعين أصحاب الحق بها. فليس جائزاً استعمال المبالغ المحررة مؤخراً جراء تخفيض المعدّل من ١٥٪ إلى ١٤٪ لأغراض الدعم.

رد حاکم مصرف لبنان

رد الحاكم على جمعية المصارف تضمن (٤) امور وردت كالتالي مع التعليق على كل منها:

الامر الاول: لا تعليق

»إن مصرف لبنان يتمتع بصلاحية تحديد نسب الاحتياطي الالزامي المفروضة على المصارف. وقد أوجَب على هذا الاساس على المصارف تكوين احتياطي إلزامي نقدى بالليرة وايداعه في حسابات مفتوحة لديه».

- لا تعلىق

الاور الثاني: جملة تعليقات

«انه يعود لمصرف لبنان وفقاً للسياسة النقدية والمصرفية المعتمدة من قبله، حق تحديد حجم وشروط تسليفات المصارف، وفي هذا الاطار فرض مصرف لبنان على المصارف،

اضافة الى موجب تكوين احتياطي الزامي بالليرة، موجب القيام بتوظيفات الزامية تُودَع لديه بالعملات الاجنبية وذلك لقاء فوائد وضمن نسب محددة».

التعليق على ما سبق هو التالى:

(أ) لم يورد قانون النقد والتسليف في اي من مواده تعبير »توظيفات الزامية للمصارف لدى مصرف لبنان» سواء بالليرة اللبنانية او بالعملة الاجنبية. ولم ينص ايضاً على اي حق لمصرف لبنان بفرض هكذا «توظيفات الزامية» على المصارف.

(ب) إن الرجوع الى القرار الاساسي رقم ٧٩٢٦ يظهر ان المواد التي تم الاستناد اليها لتقرير ما قضى به من الزام للمصارف بتكوين توظيفات الزامية بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان هي التالية: (الفقرة و) من المادة ٧٦ و٧٧ و١٧٤ من قانون النقد والتسليف. والاولى اى (الفقرة و) من المادة ٧٦، والتي هي الاصل، تنص على ان «لمصرف لبنان ان يقبل في ضوء الحالة النقدية العامة ودائع لقاء فوائد يحددها المصرف». وهذا النص واضح في ان لا صلاحية لمصرف لبنان بمقتضاه بالزام المصارف باجراء اى توظيف الزامى لديه كما نصت عليه المادة الاولى من القرار الاساسي ٧٩٢٦ والتي ذكرت ان «على المصارف كافة العاملة في لبنان ان تودع لدى مصرف لبنان، لقاء الفوائد التي منحها هذا الأخير على الودائع لديه لاجل بالعملات الأجنبية، نسبة ١٤٪ من عناصر محددة منها مكونة بالعملات الأجنبية».

اى ان مصرف لبنان استند الى نص واضح تمام الوضوح في انه نص اختياري هو نص (الفقرة و) من المادة ٧٦ ليقوم بفرض «توظيفات الزامية بالعملة الاجنبية لديه».

(ج) ان فكرة الزام مصرف لبنان المصارف بتكوين احتياطات الزامية بالعملة الاجنبية لديه حتى نسبة معينة من الاموال المستقرضة منه تجد اساسها بالحقيقة في (الفقرة د) من المادة ٧٦. وقد كانت هذه الفقرة بالاصل تنص على تكوين الاحتياطيات الالزامية بالليرة اللبنانية فقط. الا ان القانون ٦٧-٢٨ عدل الامر، فباتت تجيز تكوين الاحتياطيات الالزامية بالليرة اللبنانية وبالعملة الاجنبية على السواء.



(د) اسس كتاب حاكم مصرف لبنان فرض «توظيفات الزامية» بالعملات الاجنبية على المصارف على «حق مصرف لبنان في تحديد حجم وشروط تسليفات المصارف». وهو حق اقتبس بالحقيقة من نص المادة ٧٩ ن ت، دون الاشارة في متن الكتاب الى رقم ونص هذه المادة الذي يذكر بوضوح «ان صلاحية مصرف لبنان هي بتحديد حجم التسليف من انواع معينة او الممنوح لاغراض معينة او لقطاعات معينة». وهو نص واضح بانه لا يعطى مصرف لبنان اية صلاحية بالزام المصارف «بتوظيفات الزامية لديه بالعملات الاجنبية».

الاور الثالث: هناك اشكالان

«باستثناء نص المادة ٦٩ من قانون النقد والتسليف الذي يفرض على مصرف لبنان ان يُبقى في موجوداته نسبة من الذهب ومن العملات الاجنبية حفاظاً على سلامة تغطية النقد اللبناني، لم يفرض هذا القانون على مصرف لبنان موجب الاحتفاظ بأى نسبة كاحتياط على موجودات المصارف المودعة لديه (من احتياطي وودائع وتوظيفات إلزامية). وبالتالي، مكن لمصرف لبنان استعمال هذه الاموال طالما انه يتقيّد بالنسبتين موضوع المادة ٦٩ المذكورة، وطالما ان هذا الاستعمال يبقى في اطار تحقيق مهام مصرف لبنان وفقاً للصلاحيات المعطاة له موجب القوانين المرعية الاجراء، لا سيما في المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف التي توجب على مصرف لبنان المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلى سلامة النقد بهدف تأمين غو اقتصادى واجتماعى دائم».

التعليق. ما سبق يثير اشكالين اثنين الاشكال اللول في القانون.

الاشكال في هذا المضمار هو في تجاوز الخاصية القانونية للاحتياطيات الالزامية، فاذا كانت الودائع والتوظيفات المصرفية لدى مصرف لبنان تنقل الملكية القانونية الكاملة للاموال المودعة والموظفة من قبل المصارف لدى مصرف لبنان الى الاخير بحيث يستطيع التصرف بها من دون اى قيد قانونى خاص، فان الامر ليس كذلك بالنسبة للاحتياطيات الالزامية اذ تنقل الى مصرف لبنان فقط صلاحية حفظ هذه الاحتياطيات من دون التصرف بها، ما يتماهى مع مفهوم الوديعة الاحتياطية خصوصاً اذا كانت الاخيرة الزامية كما هو الحال في الاحتياطيات الالزامية

بالعملات الاجنبية المفروضة من مصرف لبنان بالقرار الاساسي ٧٩٢٦ الصادر سنداً (للفقرة د) من المادة ٧٦ ن ت.

الاشكال الثاني في تحديد اولوية الاهداف الاشكال في هذا المضمار هو الانحراف عن الاهداف الحقيقية والاولية التي يتوخاها عادة اي مصرف مركزي من فرضه للاحتياطي الالزامي وهو ضبط السيولة على الوجه الامثل. في هذا يذكر الاستاذ Remi Jequier في الصفحة ١٦٣ من مؤلفه القيم عن الاحتياطات الالزامية والمعنون ان La politique de Réserves Obligatoires الاحتياطات الالزامية تلعب دور خزان السيولة الذي علأه المرء في أوقات الوفرة، لمنع الضغط من انفجار الخزانات العادية، حتى لو كان ذلك يعنى لاحقاً فتح صمامات الاحتياطي عندما يصبح الوضع أقل سيولة.

Les réserves minimales jouent de cette manière le rôle d'un réservoir de liquidités que l'on remplit en période d'abondance pour éviter que la pression ne fasse éclater les réservoirs normaux, quitte par la suite, à ouvrir les vannes de la réserve lorsque la situation sera devenue moins fluide

إن اعادة التدقيق ملياً في كتاب حاكم مصرف يظهر بوضوح ان قضية سيولة القطاع المصرفي بالعملات الاجنبية، على اهميتها الخاصة والاستثنائية بالنسبة للاقتصاد اللبناني وللبنانين، وهي وردت في مادتين تم الاستناد اليهما في اصدار القرار ٧٩٢٦ الخاص بتكوين الاحتياطيات الالزامية بالعملات الاجنبية هما المادة ٧٦ و١٧٤، قد غابت عن اهتمامات مصرف لبنان بالممارسة وحل محلها تركيز الاخير على حقه باستعمال وانفاق هذه الاحتياطيات بالعملة الاجنبية من دون اي قيد ولو ادى الامر الى شحها ونضويها كما هو الامر راهناً.

الليلرة

الامر الرابع: انها الليلرة

«إنّ الاموال التي يتم توظيفها من قبل المصارف في مصرف لبنان، وإن بشكل إلزامي، والتي تصبح من ضمن



موجوداته، تبقى ديناً لصالح هذه المصارف بذمة مصرف لبنان الذي سيتولى اعادتها للمصارف عند استحقاقها.

لذلك، وباستثناء ما تنص عليه القوانين العامة، وفي ظل غياب أي نص قانوني واضح يحدد طريقة تسديد أموال المصارف المودعة أو الموظفة لدى مصرف لبنان، مكن لمصرف لبنان، وبغية تسديد قيمة هذه الاموال، عند استحقاقها، إلى المصارف المعنية:

إمّا تسديد المبالغ المتوجبة عليه بالشكل والخصائص ذاتها التى قامت المصارف بتوظيفها لديه وذلك استرشاداً عبداً توازى الصيغ والاصول parallelisme des formes وبأحكام المادتين ٧٥٤ و٧٦١ من قانون الموجبات والعقود، وهي توجب على من يقترض مبلغاً من النقود ان يرد ما يضارع هذا المبلغ نوعاً وصفة.

وإما التسديد بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الاميركي».

التعليق على ما سبق هو التالي:

(أ) يذكر النص ان تسديد مصرف لبنان للاموال المودعة او الموظفة لديه سيكون بالاسترشاد مبدأ توازى الصيغ والاصول ووفقا للمادتين ٧٥٤ و٧٦١ (الخاصتين بقرض الاستهلاك) من قانون الموجبات والعقود. والسؤال هو، ومن دون الدخول في صحة توصيف النص للامور، لماذا تم تغييب الاشارة الى المادة ٧٥٩ التي تنص على ان الاشياء المقرضة «تكون مخاطرها على المقترض»؟

(ب) ان اول اشارة الى التوجه الى «الليلرة» صدرت عن حاكم مصرف لبنان في بداية شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ في برنامج «صار الوقت» مع الاعلامي مارسال غانم. اذ ذكر ان المصرف التجاري بامكانه سداد الودائع التي تلقاها بالعملة الاجنبية بالليرة اللبنانية لكن دون الاشارة على اساس اى سعر صرف للدولار.

بعد هذا التصريح مباشرة توقفت المصارف عن رد ودائع الناس اليهم بالعملة الاجنبية. وقامت بسدادها بالليرة

اللبنانية مستندة الى تصريح لحاكم وعلى اساس ١٥٠٠ ل ل للدولار الواحد.

وقد تم آنذاك تدعيم موقفى الحاكم والمصارف بالاشارة الى المادة ١٩٢ ن ت التي تخضع من يمتنع عن قبول العملة اللبنانية التي تتمتع حسب المادة ٧ ن ت بقوة ابرائية غير محدودة للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣١٩ من قانون العقوبات.

مؤخرا تطورت الامور. فبعد عدة اطلالات لحاكم مصرف لبنان اكد فيها عدم المس بالاحتياطي الالزامي (المكون بالعملة الاجنبية) عدل الاخير في كتابه الموجه الى جمعية المصارف عن هذا الموقف. وابلغها ان الاموال التي تم توظيفها من قبل المصارف في مصرف لبنان وإن «بشكل إلزامي» سترد بالليرة اللبنانية من دون تحديد على اساس اى سعر صرف لليرة اللبنانية، في ترداد لما اعلنه في مقابلته مع الاعلامي مارسال غانم.

التدقيق في الامور يظمر للاسـف عدم قانونية المواقف السابقة

فالاموال المتلقاة بالعملة الاجنبية، بصورة اختيارية ومن باب اولى بصورة الزامية يجب على مصرف لبنان ردها عملا بالمادة ١٣ نقد وتسليف والمادة ٣٠٧ قانون التجارة بذات العملة، وبالليرة اللبنانية في حال قبول صاحب المال بذلك، وفي الحالة الاخيرة يكون الرد بسعر الدولار في التعاملات الواقعية حتى يكون هناك «تعادل في القيمة بين ما تم استلامه وما تم القيام برده حسب منطوق المادة الاخيرة ٣٠٧.

أما ما تنص عليه المادة ٧ نقد وتسليف في ما خص القوة الابرائية للاوراق النقدية من فئة الليرة وما فوق، فهو اعلان يسري فقط على الالتزامات بالليرة اللبنانية وليس على ايفاء الالتزامات المحررة بالعملة الاجنبية، لان الامر يتطلب في الحالة الاخيرة اضافة فقرة على المادة ٧ السابقة تفيد عن سعر الصرف الذي يتعين اعتماده للعملة الاجنبية عند السداد ما يعادلها بالليرة اللبنانية، تماما كما فعلت المادة R ۱۱-۳۰ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ٣١٩ عقوبات لبناني، وفي غياب



هذه الاضافة المحكى عنها لا يمكن اعمال المادة ٣١٩ لان قانون العقوبات هو قانون خاص ولا يجوز التوسع بتفسيره وتطبيقه الاعند اكتمال جميع عناصر المخالفة في مادة العقاب. هذا ما ذهبت اليه الاستاذة Laure Nurit Pontier المتخصصة في الاشكاليات القانونية للتعامل بالعملة الاجنبية في الصفحة ١٢٥ من كتابها المعنون Le Statut Juridique de La Monnaie Etrangère وكانت الاستاذة Pontier قد سبق لها ان ذكرت في الصفحة ٣٣ من كتابها ان قبول الطرفين المصرف والمودع التعامل بالعملة الاجنبية، يعنى ضمنا (أ) قبولهما باعتماد العملة الاجنبية كضمان ضد اى تراجع في سعر صرف العملة الوطنية، و(ب) تأكد المصرف من قدرته على توفير العملات الاجنبية عند رده المتوجب عليه.

الخلاصة: انه يوم كئيب للبنان بلا ادنى شـك

ان كتاب حاكم مصرف لبنان الى جمعية المصارف والذي خلص فيه الى ان سداد المصرف لمستحقات المصارف بذمته، على الاخص احتياطياتها الالزامية لديه بالعملة الاجنبية، سيتم ردها بالليرة اللبنانية هو كتاب كارثي بالمضمون بكل معنى الكلمة على النقد والمصارف، وايضا

على المودعين الذين سيتلقون بالنهاية، ولو عن غير حق، تبعات مآل الموقف المستجد لحاكم مصرف لبنان. والشيء الخطير في الموضوع هو ان الحاكم اعتمد على ما يبدو في تبرير النتيجة التي خلص اليها، على خطورتها، الى تفسيرات داخلية في مصرف لبنان لمواد قانونية ذات صلة، من دون طلب لاية استشارة قانونية خارجية تدعم التفسيرات التي رفعت له، ان من مراجع قانونية موثوقة ومشهورة مجال النقد والصيرفة المركزية او من هيئة حقوقية رسمية مثل هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل.

انه بلا ادنى شك يوم كئيب في تاريخ لبنان، فاحكام الاحتياطيات الالزامية يسنها الآخرون لحفظ السيولة وضمان الودائع... وفي لبنان تفسر النصوص على العكس لتبديد السيولة وتذويب الودائع!

بقلم: النستاذ محاضر شنبور توفيق في قانوني النقد والصيرفة المركزية.

نقلا عن صحيفة نداء الوطن (الملحق الإقتصادي)، רירר וווו רש.





نشاطات الحمعية

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية خلال شـهر نيسـان ۲۰۲۲

خلال شهر نيسان المنصرم، شاركت مديرية تطوير الموارد البشرية والتي يرأسها السيد بشارة خشان، في عدّة اجتماعات أبرزها الجمعية العمومية السنوية للنظّمة Global Compact Network Lebanon التي عقدت إفتراضياً في ۷ نيسان. تهدف هذه المنظّمة، التي أصبحت الجمعية عضواً فيها منذ العام ۲۰۱۷، إلى تحقيق عشرة أهداف للتنمية المستدامة في العالم ضمن مبادئ حقوق الإنسان، العمل البيئة ومكافحة الفساد.

وفي ١٢ نيسان، اجتمع رئيس مديرية التطوير مع السيد وليد قادري، أخصّائي في الشؤون المصرفية في هيئة الأسواق المالية، للبحث في موضوع المؤهلات العلمية والتقنية الواجب توفرها لمزاولة بعض المهام في القطاع المصرفي والتي تفرض على موظفي المصارف العاملين في بعض المديريات من التقدّم لإمتحانات محدّدة والنجاح فيها للبقاء في مناصبهم.

أمًا في ١٩ نيسان، فقد اجتمع فريق مديرية تطوير الموارد البشرية مع السيدة ألين عزيز، مديرة أكاديمية التدريب في مجال التحقق والمسؤولة في مديرية التدريب والأبحاث (قسم التحقق) في الإعتماد اللبناني، لمناقشة سبل التعاون بعد أن أنشأت المديرية صفحة خاصة بلجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية على منصّتها الإلكترونية ABL-eT والتي تمكّن أعضاء هذه اللجنة من التفاعل مع بعضهم البعض عبر خدمة «Chat» وتحميل مستندات وفيديوهات ومشاركتها فيما بينهم.

وفي ٢٠ نيسان، زار وفد من معهد العلوم التطبيقية والإقتصادية (CNAM) مديرية تطوير الموارد البشرية وجرى البحث في احتياجات التدريب في القطاع المصرفية ليتمكّن المعهد من إضافة بعض المواد المصرفية المتخصّصة ضمن منهاج التعليم لديه.

الله المديرية في أيار-حزيران ٢٠٢٢ 🚓

- تحضّر مديرية تطوير الموارد البشرية مع أحد المحاضرين البارزين في مجال الإمتثال دورة تدريبية حول «تقييم المخاطر». تهدف هذه الدورة إلى تعزيز معرفة المشاركين بشتّى المخاطر المتعلّقة بتبييض الأموال، تمويل الإرهاب وزيادة مصادر التمويل فيما يتعلّق بمسار تقييم المخاطر.
- كما تحضّر المديرية دورة تدريبية إفتراضية حول «الجريمة الإلكترونية» بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، يقوم بالتدريب فيها الدكتور هيثم ياسين، مشرف على فريق مدققين في وحدة المحققين والمدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان. تهدف هذه الدورة إلى تعزيز معرفة المشاركين بالجرائم الإلكترونية وأدواتها، العمل على حالات عملية مستقاة من الواقع، المؤشرات الواجب التنبّه لها على صعيد الأفراد والمؤسسات، كيفية التصرف والخطوات الواجب اتباعها في حال الوقوع ضحية للجريمة الإلكترونية وأخيراً، التوعية والتعاون بين مختلف الجهات المختصّة بمكافحة الجريمة الإلكترونية للإحاطة بالمسألة.





جمعية مصارف لبنان بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان هاتف / فاكس : 1 /970500 1 961 الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

